

مسائل في الأدوات في كتاب
(كشف المشكّلات وإيضاح المعضلات)
لجامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٣ هـ)

الدكتور/ بندر الخالدي



ملخص

هذا البحث جمعٌ لمتفرقات في مسائل الأدوات من كتاب "مسائل في الأدوات في كتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٣ هـ)، وعرضٌ لمختلف جوانبه ومظاهره ومواضعه من اللغة، ومحاولة متواضعة لتيسير فهم هذه المسائل، وإعدادها لتكون مادةً سهلةً يُستعان بها في التعرف عليها وطرقها وأحكامها وقواعدها في التطبيق، وإعداد طريقة تطبيق مبسطة على مستوى الدراسة النحوية، وتدريب مسانله ضمن تدريس القواعد اللغوية.

ونحن هنا نحاول قدر الإمكان تيسير هذه المسائل، ليكون محتوى البحث بشكل عام يفيد دارسي العربية على نطاق أوسع وفي مستويات مختلفة، وتكون المادة اللغوية واضحة، ويسهل الرجوع إليها فيما يتعلق بتلك المسائل، وأمثلة مطردة، وطريقة عرض وتطبيق.

والبحث بشكل عام يعين على الإحاطة بمواضع هذه الظاهرة وأحوالها، ومعرفة وجوهها، وما يمكن أن يقاس عليها أو الوقوف على ما ورد منها، وتسهيلاً للمسائل المعروضة نرفق لكل مسألة تلخيص لها، مقتصرًا على المادة المدروسة من كتاب مسائل في الأدوات في كتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ودراسة كل مسألة على حدة.

التمهيد

قبل الحديث عن موضوع هذا البحث آثرت في البداية أن أتناول في هذه المقدمة الصغيرة أمرين مهمين: الأول منها خصصته للحديث عن سيرة جامع العلوم بصورة مختصرة جدا، وأما الثاني فذكرت فيه موضوع كتاب كشف المشكلات.

أولا: نبذة مختصرة عن سيرة جامع العلوم

هو علي بن الحسين بن علي الضرير الأصفهاني الباقولي^١ وكنيته أبو الحسن^٢.

- انظر: معجم الأدباء ١٦٤/١٣ - ١٦٧، وإنباه الرواة ٢٤٧/٢ - ٢٤٩، وبغية الوعاة^١ ١٦٠/٢.

- انظر: معجم الأدباء ١٦٤/١٣، وبغية الوعاة ١٦٠/٢.



أما لقبه ، فقد ذكر الذين ترجموا له ألقاباً مختلفة؛ حيث ذكر ياقوت الحموي أن لقبه "الجامع" فقط^٣ وتبعه في ذلك الصفدي^٤ والسيوطي^٥.
وذكر القفطي أن لقبه "جامع العلوم"^٦ ، وكذا الفيروز آبادي^٧.
وذكر حاجي خليفة له لقبين أحدهما "الجامع النحوي" والآخر "نور الدين"^٨
وكان جامع العلوم ضريراً فعرف بـ "الضرير"^٩.
لم تذكر المصادر التي ترجمت لجامع العلوم تاريخاً لمولده ، أما وفاته فقد ذكر كل من صاحب كتاب "كشف الظنون"^{١٠} وصاحب كتاب "هدية العارفين"^{١١} أن وفاته كانت سنة ٥٤٣ هـ ، ولم تذكر المصادر المتقدمة التي ترجمت له تاريخاً لوفاته^{١٢}.

ثانياً: عرض لكتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات

أوضح جامع العلوم في المقدمة المختصرة لهذا الكتاب موضوعه فقال :
"أما بعد ؛ فإن هذا الكتاب مؤلف في نكتب المعاني والإعراب وعلل القراءات المرورية عن الإئمة السبعة"^{١٣} . وهذا يعني أن الكتاب يتناول ثلاث قضايا هي :
١- بيان معاني القرآن الكريم .
٢- إعراب القرآن الكريم .
٣- علل القراءات السبع وإعرابها والاحتجاج لها .
تناول جامع العلوم في هذا الكتاب سور القرآن الكريم مبتدئاً بسورة الفاتحة مختتماً بسورة الناس ، ولم يتعرض لسورة الكافرون ، كما سار في تناوله للآيات على حسب ترتيبها في السور .
ويلاحظ أن جامع العلوم اكتفى في هذا الكتاب بمقدمة وخاتمة مختصرتين^{١٤}

- انظر : معجم الأدياء ١٦٤/١٣ .³
- انظر : نكت الهميان ٢١١ .⁴
- انظر : بغية الوعاة ١٦٠/٢ .⁵
- انظر : إنباه الرواة ٢٤٧/٢ .⁶
- انظر : البلغة ١٥٥ .⁷
- انظر : كشف الظنون ١٤٩٣/٢ .⁸
- انظر : معجم الأدياء ١٦٤/٣ ، وإنباه الرواة ٢٤٧/٢ .⁹
- انظر : كشف الظنون ١٤٩٣/٢ .¹⁰
- انظر : هدية العارفين ٦٩٧/١ .¹¹
- انظر على سبيل المثال : معجم الأدياء ١٦٤/١٣ - ١٦٧ ، وإنباه الرواة ٢٤٧/٢ - ٢٤٩ ،¹²
ونكت الهميان ٢١١ ، والبلغة ١٥٥ ، وبغية الوعاة ١٦٠/٢ .
- انظر : كشف المشكلات ٩٠ /١ .¹³
- انظر : المصدر السابق ٣/١ و ١٤٩٨/٢ .¹⁴



وهذا الكتاب فضلا عن أنه كان متعلقا في إعراب القرآن إلا أن مؤلفه لم يغفل جانب المعنى ، حيث إنه كان يبتدئ بسور القرآن وفق ترتيبها بالمصحف ، و يذكر معنى الآية ويبين إعرابها ، ويذكر أوجه القراءات فيها ، ويحتج لها بالتفسير واللغة والنحو والصرف وغير ذلك ، مما جعل هذا الكتاب موسوعة أفادت العلماء الذين جاءوا بعد جامع العلوم .

والناظر في هذا الكتاب يجد أنه قد اشتمل أيضا على كثير من مسائل النحو ودقائقه ، كما حشد فيه مؤلفه الكثير من أقوال النحاة المتقدمين وأرائهم كسبويه والفراء والأخفش والمبرد والفارسي وغيرهم ، كما اعتنى مؤلفه بمسائل الخلاف ، ولم يقتصر على ذلك بل كانت له اختيارات وترجيحات في كثير من المسائل النحوية . والحق أن هذا الكتاب جدير بأن تدرس مسائله النحوية ، فقد اشتمل على كثير من مسائل النحو ، ودقائقه ، وما يزيد من أهمية الكتاب أنه متعلق بآيات الذكر الحكيم وقراءاته ، وقد رأيت أن أخصص في ثنايا هذا البحث دراسة مسائل الأدوات التي جاءت في كتاب كشف المشكلات ، وحيث إن هذه المسائل كثيرة ليس من الممكن عرضها كلها في هذا البحث ، فقد اخترت بعضها منها ، وحرصت على التنوع في هذه المسائل ، إذ كان بعضها مما اختلف فيه العلماء ، وبعضها الآخر مما اختصر فيه جامع العلوم كلامه ، ولا يظهر فيها مجالاً للنقاش ، إذ هي من المسائل المتفق عليها عند النحاة ، وذكرت أيضا بعضا من المسائل التي احتوت على ذكر القراءات القرآنية ، فقد كان جامع العلوم في بعض الأحيان يورد المسألة ، ويعرض القراءة القرآنية فيها ، ويناقش وجه الإعراب الذي يراه مناسبا .

هذا وقد جاء البحث مشتملا على أربعة عشرة مسألة ، متعلقة بما ذكره الجامع في الأدوات النحوية ، وحاولت قدر استطاعتي بسط الكلام فيها ، حيث كنت أعرض قول الجامع في المسألة ، ثم أقوم بدراستها عند النحاة ، وترجيح الرأي المناسب ، ولم أغفل مناقشة رأي الجامع فيها

المسألة الأولى

وقوع المضارع بعد رُبَّ و رُبَّمَا والخلاف في ذلك

قال جامع العلوم في قوله تعالى: [رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] ١٥
قال : " { رُبَّمَا يَوَدُّ } وكلامهم : ربما ود كما قال ١٦ :

- سورة الحجر الآية ٢ . 15
- البيت من المديد ، وينسب إلى جذيمة الأبرش - شاعر جاهلي - (انظر : الكتاب ٥١٨/٣) ، 16
والبيت في المقتضب ١٥/٣ ، والإيضاح العضدي ٢٦٦ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ٤٢٩ ،
ورصف المباني ٤٠٠ ، ومغني اللبيب ١٤٢ ، والتصريح ٨٦/٣ ، والهمع ٢٣٠/٤ .



تَرْفَعُنْ تُوْبِي شَمَالَاتُ

رُبَّمَا أُوقِنْتُ فِي عِلْمٍ

فحمله أبو اسحاق على إضمار " كان " على تقدير : ربما كان يود الذين كفروا ، وقد قال ١٧ : لا يجوز : " عبد الله القائم " على إضمار " كن " ولكن الوجه أن يكون " يود " حكاية الحال ١٨ .

دراسة المسألة :

ذهب بعض النحاة إلى أن من خصائص " رب " أن يقع بعدها الفعل الماضي خاصة ، نحو : رب وجل كريم لقيت ، ولا يجوز : رب رجل كريم لا ألقى ، أو سألقي ، وكذلك " ربما " إذ هي " رب " دخلت عليهما " ما " الكافة ، فاستصحب ما كان لها قبل دخول " ما " ، فلا يقع بعدها إلا الماضي ١٩ .
وذهب إلى هذا القول : الفراء ٢٠ ، والزجاج ٢١ ، وابن السراج ٢٢ ، وأبو علي الفارسي ٢٣ ، والرماني ٢٤ .

واعتل بعض هؤلاء لعدم جواز إيلانها غير الماضي بأنها تدل على تقليل الخبر ، ولا يقلل إلا ما ثبت وهو الماضي ، أما ما لم يثبت أو يقع وهو الحاضر أو المستقبل فلا يمكن تقليله لعدم معرفة حده ٢٥ .

وقد تأول هؤلاء دخول " ربما " على المضارع في قوله تعالى : [رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] ٢٦ على النحو الآتي :

-
- يعني : سيبويه ، انظر : الكتاب ١/٢٦٤ . 17
 - انظر : كشف المشكلات ٢/٦٥٥ - ٦٥٧ . 18
 - انظر : الأصول ١/٤١٩ ، والإيضاح العضدي ٢٦٦ ، والأزهية ٢٦٦ ، وثمار الصناعة ١٩ ٣٦٨ ، والمفصل ٩٣ .
 - انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٨٧ . 20
 - انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٦٣ . 21
 - انظر : الأصول ١/٤١٩ - ٤٢٠ . 22
 - انظر : الإيضاح العضدي ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والشيرازيات ٢/٤٩٨ ، والحجة ٥/٣٨ - ٣٩ . 23
 - انظر : أمالي ابن الشجري ٢/٥٦٥ ، والتصريح ٣/٨٧ . 24
 - انظر : الحجة ٥/٣٨ - ٣٩ ، ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٦٥ ، والمفصل ٩٣ . 25
 - سورة الحجر الآية : ٢ 26



١- حملته بعضهم على إضمار " كان على تقدير : ربما كان يود الذين كفروا" ^{٢٧} وإلى هذا التأويل ذهب ابن السراج ^{٢٨}، ونسبه جامع العلوم إلى أبي اسحاق الزجاج وتبعه في هذه النسبة أبو البركات الأنباري ^{٢٩}.

ولم يجز الفارسي إضمار "كان" حيث يقول : (ومن زعم أن الآية على إضمار " كان " ، وتقدير : ربما كان يود الذين كفروا فقد خرج بذلك عن قول سيبويه ، ألا ترى أن " كان " لا تضمر عنده ، ولم يجز : عبد الله المقتول ، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول) . ^{٣٠}

وقال ابن هشام عن إضمار " كان " في هذا الموضع : وليس حذف " كان " بدون " إن " و "لو" الشرطيتين سهلاً ^{٣١}.

٢- حملته أبو علي الفارسي على أنه على إرادة حكاية الحال التي يصيرون إليها كما جاء في قوله تعالى: [وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعَاثَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ] ^{٣٢} على إرادة حكاية الحال التي كانت فيما مضى ، أشير إليها كما يشار إلى الحاضر ^{٣٣}. ووافق الفارسي في هذا التأويل : ابن الشجري ^{٣٤} ، وأبو البركات الأنباري ^{٣٥} وابن أبي الربيع ^{٣٦}.

وقد ذهب بعض النحاة والمعرّبين إلى جواز دخول "ربما" على المضارع ، فقد أجاز الطبري ذلك حيث قال : (وقد يجوز أن يصحب "ربما" الدائم وإن كان في لفظ " يفعل " ، يقال : " ربما يموت الرجل فلا يوجد له كفن ") ^{٣٧}.

-
- انظر : الإيضاح العضدي ٢٦٧ ، والحجة ٣٩/٥ . ٢٧ .
 - انظر : الأصول ٤١٩/١ : ٢٨ .
 - انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٦٣/٢ : ٢٩ .
 - انظر : الحجة ٣٩/٥ ، و الإيضاح العضدي ٣٧٦ ، والمفصل ٩٦ ، والبسيط ٨٦٧/٢ : ٣٠ .
 - انظر : مغني اللبيب ٣٠٥ : ٣١ .
 - سورة القصص الآية : ١٥ . ٣٢ .
 - انظر : الشيرازيات ٤٩٨/٢ ، والحجة / ٣٩/٥ ، والإيضاح العضدي ٢٦٧ : ٣٣ .
 - انظر : أمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢ : ٣٤ .
 - انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٦٣/٢ : ٣٥ .
 - انظر : البسيط ٨٦٦/٢ - ٨٦٧ : ٣٦ .
 - انظر : جامع البيان ٣/١٤ : ٣٧ .



ونسب الرضي إلى أبي علي الفارسي جواز دخول "ربما" على المضارع بلا تأويل في غير كتابه الايضاح.³⁸
وذهب ابن مالك³⁹ وأبو حيان⁴⁰ والمرادي⁴¹ وابن هشام في المغني⁴² إلى جواز وقوع الفعل الدال على المستقبل بعد "ربما" وجعل منه أبو حيان والمرادي وابن هشام قوله تعالى: [رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] ، واستدلوا لصحة ذلك بمجيبه في كلام العرب ، ومنه قول الشاعر :⁴³

رُبَمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

وظاهر مذهب سيبويه والمبرد جواز وقوع الفعل بعد "ربما" مطلقا ، فقد نصا على أن "رب" إذا لحقتها "ما" الكافة فإنها تهيئها للدخول على الأفعال.⁴⁴
أما جامع العلوم فقد ذهب إلى عدم جواز وقوع المضارع بعد "ربما" ، ورأى أن الوجه في مجيء المضارع في قوله عز وجل [رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] أن يكون على حكاية الحال .
وقد وافق في اختياره هذا الوجه ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في تأويل دخول "ربما" على المضارع في هذه الآية⁴⁵ .
ونسب جامع العلوم إلى أبي إسحاق الزجاج أن التقدير في الآية : ربما كان يود الذين كفروا ، ورأى عدم صحة ذلك ، لأنه ليس موضع إضمار "كان" واحتج جامع العلوم لذلك بقول سيبويه : لا يجوز "عبدالله القائم" على إضمار "كن" .

- انظر : شرح الرضي ٢٩٦/٤ . 38.

- انظر : شواهد التوضيح ١٠٦ ، وشرح التسهيل ١٧٩/٣ - ١٨٠ . 39.

- انظر: الارتشاف ١٧٤٢/٤ و ١٧٤٩ . 40.

- انظر: الجنى الداني ٤٥٧ . 41.

- انظر : مغني اللبيب ١٤٥ . 42.

- البيت من الخفيف لأمية بن أبي الصلت ، والبيت في ديوانه ص ٥٠ ، والكتاب ١٠٩/٢ ، 43 ، ٣١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨/١ ، والمقتضب ١٨٠/١ ، والأصول ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ٢/٤ و ٣٠/٨ ، وشرح الجمل لابن صفور ٤٧٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢١٥/١ و ١٧٧/٣ ، وشرح الرضي ٥١/٣ و ٢٩٦/٤ ، و الارتشاف ١٧٤٨/٤ ، ومغني اللبيب ٢٩٣ ، والهمع ٢٢/١ ، ٣١٦ .

- انظر : الكتاب ١١٥/٣ ، و المقتضب ٥٥/٢ . 44.

- انظر : الإيضاح العضدي ٢٦٧ ، والحجة ٣٩/٥ ، والشيرازيات ٤٩٨/٢ . 45.



وما نسبة جامع العلوم إلى الزجاج لم يقله الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ولم يقدر إضمار "كان" في الآية ، والذي قاله الزجاج (إنما زيدت "ما" مع "رب" ليليهما الفعل ، تقول : رب رجل جائي ، وربما جاءني رجل)^{٤٦} ، والصحيح أن ذلك التقدير الذي نسبته نسب جامع العلوم إلى الزجاج في الآية هو قول أبي بكر ابن السراج في الأصول^{٤٧} .

وأما ما ذكره جامع العلوم من أن سيبويه لم يجز إضمار "كان" فهو صحيح ، وعبرة سيبويه في الكتاب (لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول وأنت تريد كن...)^{٤٨} . وما ذهب إليه جامع العلوم وغيره في عدم جواز وقوع المضارع (الحال أو الاستقبال) بعد "رب" أو "ربما" قائم على أن "رب" تفيد معنى التقليل ، ولا يقلل إلا ما كان معلوماً قد ثبت واستقر ، وهو الماضي ، أما ما لم يثبت ويستقر ، وهو الحاضر والمستقبل فلا يقلل^{٤٩} ، وهذا التعليل مخالف لنقول كثيرة ، جاء فيها المضارع بعد "رب" أو "ربما" وقد دل على الاستقبال ، ومن هذه النقول : قوله تعالى [رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] ، فقد ذكر المفسرون والمعربون على السواء أن ودادة هؤلاء الكفار قد تكون عند معاينة الموت في الدنيا أو رؤية إخراج المسلمين من النار ، فيودون لو كانوا مسلمين في الآخرة^{٥٠} ، وهذا أمر واقع في المستقبل ، فلم لا يكون الفعل بعد "ربما" دالاً على المستقبل في أصل وضعه ، وتكون دلالة "رب" على التقليل أو التكنيز لهذا الأمر في المستقبل ، وهذا أيسر من تكلف تأويل الفعل المضارع ليكون بمعنى الماضي فتدخل عليه "رب" وهو في الأصل مسوق لأمر مستقبلي.

ومما يساعد على جواز وقوع المضارع بعد "رب" أنه قد جاء عند سيبويه التمثيل بنحو : رُب رجل يقول ذلك ، حيث قال : (وإذا قلت : رب رجل يقول ذلك فقد أضفت القول إلى الرجل بـ "رب") .^{٥١} فلو كان فيه محذور لما مثل به سيبويه

المسألة الثانية

عمل إن الشرطية بعد دخول الاستفهام عليها

- انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٤٢/٣ . ٤٦

- انظر : الأصول ٤١٩/١ . ٤٧

- انظر : الكتاب ٢٦٤/١ . ٤٨

- انظر : الحجة ٣٨/٥ - ٣٩ ، ٩٠ ، وأمالى ابن الشجري ٥٦٥/٢ ، والمفصل ٩٣ ، والإقليد ١٦٩٦/٤ . ٤٩

- انظر : معاني القرآن للفرأء ٨٢/٢ ، وجامع البيان ٣/١٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٤٤/٣ ، ٥٠

وجامع الأحكام ٢/١٠ .

- انظر : الكتاب ٥١٤٢١/١ . ٥١

قال جامع العلوم في قوله تعالى : [وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ] ⁵² : " وهذه آية من كتاب الله عز وجل جرى فيها الكلام بين يونس وسيبويه ، وذلك لأنهما اختلفا في مسألة من أصول النحو ، وهي قولهم : أ إِنْ تَأْتِي أَتَكَ ... ، فسيبويه يقول : أ إِنْ تَأْتِي أَتَكَ .. يجزم هذا كله ، ويونس يرفعه ويثبت الياء فيقول : أ إِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرَمَكَ ، وَأ إِنْ تَأْتِي أَتِيكَ ، ويقول : إِنْ الهمزة لا بد لها مما تعتمد عليه فوجب أن يقدر تقديم " أَكْرَمَكَ " و " أَتِيكَ " على الشرط ، وإذا قدر بهما التقديم كان مرفوعا ، قال سيبويه : هذا التقدير الذي قدره يونس فاسد بهذه الآية ، ألا ترى أن الله تعالى قال : [أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ] فلو جعل ما تعتمد عليه الهمزة في نية التقديم وهنا صار التقدير : انقلبتم على أعقابكم فإن مات أو قتل ، وهذا التقدير فاسد لأن من قال : " أنت ظالم إن فعلت " لا يجوز له أن يقول : أنت ظالم فإن فعلت ، وإذا لم يقل هكذا لم يجز في الآية أن يقدر : انقلبتم على أعقابكم فإن مات .. ، ومثل هذه في الاحتجاج بها على يونس قوله تعالى : [وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ] ⁵³ ألا ترى أنه لو كان التقدير كما يذهب إليه يونس من أنه كأنه قال : أفهم الخالدون ، جاء أفهم الخالدون فإن مت ، فوجب أن تكون الهمزة في الأيتين تعتمد على الجملة التي من الشرط والجزاء بأسرها لا على الجزاء فقط .. ، ولو جاز ليونس أن يقول : أ إِنْ تُكْرَمْنِي أَكْرَمَكَ بالرفع على تقدير : أ أَكْرَمُكَ إِنْ تُكْرَمْنِي لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ :الذي إِنْ تَكْرَمَهُ يُكْرَمُكَ برفع " يكرمك " لأنه يصح أن يقدر : الذي يكرمك إِنْ تَكْرَمَهُ ، وفي أنّ العرب والنحويين عن آخرهم مُطَبِّقُونَ على جزم الجواب في " الذي " فساد ما ذهب إليه يونس وصحة قول الخليل وسيبويه) ⁵⁴ .

دراسة المسألة

قبل الحديث عن هذه المسألة أود أن ألخص الخلاف الذي جرى بين سيبويه و يونس ، فقد ذهب سيبويه أنّ دخول همزة الاستفهام لا يُغَيِّرُ في الكلام شيئا ، ولذلك يجب جزم جواب الشرط إذا كان فعلا مضارعا ، ورأى أن الجواب للشرط ، لأن همزة الاستفهام داخله على جملي الشرط والجزاء ومعتمدة عليهما، ولا تغير الكلام كما لا

- سورة آل عمران الآية ١٤٤ . 52

- سورة الأنبياء الآية ٣٤ . 53

- انظر : كشف المشكلات ٢٥٩/١ - ٢٦١ . 54



تغيره عند دخولها على المجرور والمنصوب والمرفوع ، نحو : أمررت يزيد ؟ وأرأيت زيدا ؟ وأزيداً منطلق ؟^{٥٥} .

وذهب يونس إلى رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط ، لأنه عنده هو المستفهم عنه وعليه تعتمد همزة الاستفهام ، وهو في نية التقديم نحو : أ إن تأتني أتيك ؟ برفع الجواب ، لأن تقدير الكلام : أ أتيك إن تأتني ؟^{٥٦} .

ورد سيبويه مذهب يونس ، ورأى أنه قبيح ، حيث قال : " وأما يونس فيقول : أ إن تأتني أتيك . وهذا قبيح يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام . وقال عز وجل [أَفَأَنْ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ] ، ولو كان ليس موضع جزاء قبح فيه " إن " كما يقبح أن تقول : أتذكر إذ إن تأتني أتيك^{٥٧} .

وحاصل ما رآه سيبويه في الآية أن دخول الفاء في جواب الشرط (فهم الخالدون) يؤذن بأن الجواب للشرط وليس للاستفهام ، كما أنه يقبح أن تكون " إن " عاملة في شرط ليس له جزاء . وقد وافق سيبويه فيما ذهب إليه : الأخفش^{٥٨} والنحاس^{٥٩} وأبو البركات الأنباري^{٦٠} ، وأبو البقاء العكبري^{٦١} ، وابن عصفور^{٦٢} ، والرضي^{٦٣} ، وأبو حيان^{٦٤} ، والسمين الحلبي^{٦٥} .

وملخص ما ذهبوا إليه الآتي :

١- أن في قوله تعالى : (أفان مت فهم الخالدون) ، دليل صحة مذهب سيبويه ، لأنه لا يجوز أن يكون التقدير : أفهم الخالدون فإن مت ، لئلا يبقى الشرط بلا جواب ، لأن الذي يقول : أنت ظالم إن فعلت فيحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ، لا يقول : أنت ظالم فإن فعلت ، لأن " الفاء " المتصلة بـ " إن " حرف استئناف تمنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها^{٦٦} .

- انظر : كشف المشكلات ٨٦٣/٢ ٥٥

- انظر : الكتاب ٨٢/٣ - ٨٣ ٥٦

- انظر : الكتاب ٨٣/٣ ٥٧

- انظر : معاني القرآن للأخفش ٢١٦/١ ٥٨

- انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٢٠ ٥٩

- انظر : البيان في غريب القرآن ١٦١/٢ ٦٠

- انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٩٦/١ ٦١

- انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣/٢ ٦٢

- انظر : شرح الرضي ٤٦٣/٤ - ٤٦٤ ٦٣

- انظر : البحر المحيط ٦٨/٣ - ٦٩ ٦٤

- انظر : الدر المصون ٢٢١/٢ - ٢٣٢ ٦٥

- انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣/١ ٦٦



٢- أن همزة الاستفهام لها صدر الكلام ، و " إن " لها صدر الكلام ، وقد وقعا في موضعهما ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملي الشرط والجواب لأنهما كالشيء الواحد ، وجملتنا الشرط والجواب معتمد لهمزة الاستفهام كما تكون صلة لـ " الذي " في نحو : الذي إن تأتته يأتك .^{٦٧}

وأما جامع العلوم فقد وافق سيبويه ، حيث ذهب إلى أنه لو قدم الجواب على مذهب يونس لم يكن للفاء في " فإن " وجه إذ لا يصح أن يقال : أنت ظالم فإن فعلت حتى تسقط الفاء المتصلة بـ " إن " .

كما ذهب جامع العلوم إلى أن دخول همزة الاستفهام على جملي الشرط والجواب كدخول الموصول عليهما ، والعرب والنحويون مطبقون على جزم جواب الشرط إذا وقع في صلة " الذي " في نحو : الذي إن تكرمه يكرمك ، ولو جاز ليونس أن يقول : إن تكرمني أكرمك؟ بالرفع على تقدير : أكرمك إن تكرمني ؟ باعتبار أن الجواب هو المستفهم عنه ، وهو في نية التقديم ، لجاز عند دخول الموصول في نحو : الذي إن تُكْرِمَهُ يُكْرِمُكَ أن يرفع الجواب ، لأنه يصح أن يقدر تقديمه نحو: الذي يكرمك إن تكرمه ، ولما لم يرفع أحد الجواب في نحو : الذي إن تكرمه يكرمك دل هذا على فساد مذهب يونس لأن حال دخول همزة الاستفهام على جملي الشرط والجواب كحال دخول الموصول عليهما .

المسألة الثالثة

القول في إفادة " واو " العطف الترتيب

قال جامع العلوم في قوله تعالى : [فَأَعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ]^{٦٨} : " يقال العفو والصفح بمعنى واحد فلم جمع بينهما ؟ فالجواب : إن الصفح أن تعرض عن الشيء وتوليه صفحة وجهك ويبقى له أثر ما ، والعفو : أن تعفوا عنه ولا يبقى له أثر ، فلهذا جمع بينهما ، فهذه الآية تدل على أن " الواو " لا توجب الترتيب ، لأن الصفح قبل العفو ، لأنه لا يجوز أن يقال : أعف عنه واجعله بحيث لا يبقى له أثر ، فيعطف عليه فيقال : اجعله بحيث يبقى له أثر ، وإنما يراد ضد ذلك ، فثبت أن الواو لا تُوجب الترتيب ، وأنه لو غسل رجله أو يديه قبل

- انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٩٦/١ ، وشرح الرضي ٤٦٤/٤ .^{٦٧}

- سورة البقرة الآية : ١٠٩ .^{٦٨}



غسل وجه بمقتضى قوله تعالى : [وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ] ٦٩ ،
جاز وجاد ، ألا ترى أنه عطف الأيدي على الوجوه بالواو ؟ والواو لا توجب الترتيب
وقال تعالى : [وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِيلَىٰ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ (85) وَإِسْمَاعِيلَ
وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَأُولَآئِكَ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ] ٧٠ ، ولوط كان قبل عيسى وقبل
يونس وكذلك إلياس كان قبل عيسى ، وجاز لأن الواو لا توجب الترتيب وقال لبيد ٧١

:
أُعْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدْنَىٰ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدَحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا
وَفُضَّ الْحَنَمُ قَبْلَ الْقَدْحِ ، فثبت أن الواو لا توجب الترتيب " ٧٢ .
وقال في قوله تعالى : [يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ
] ٧٣ " هذه الآية تدل على أن الواو لا توجب الترتيب ، لأنه دُكِّرَ الركوع بعد السجود
وهو في الرتبة قبله " ٧٤ .

دراسة المسألة :

واو العطف لا تدل على الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه عند جمهور
النحاة ٧٥ ، وذهب قوم إلى أنها للترتيب ، فقد نقل عن قطرب وثلعب وهشام بن معاوية
الضرير وغيرهم ٧٦ ، أنها تفيد ذلك ، ونسب هذا القول - أيضا - إلى بعض البصريين
والأخفش ٧٧ .

وقد حكى أبو حيان أن هشاما الضرير ذهب إلى أن للواو معنيين ، معنى اجتماع فلا
تبالى بأيهما بدأت ، نحو : اختصم زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، إذا اتحد زمان
رؤيتهما ، ومتى افترقا بأن يختلف الزمان ، فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ ، ولا
يجوز أن يتقدم المتأخر ٧٨ .

- سورة المائدة الآية : ٦ . 69

- سورة الأنعام الآيتان ٨٥ - ٨٦ . 70

- البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة العامري ، وهو في ديوانه ص ١٧٥ ، وجمهرة 71
أشعار العرب ١١٤ ، وشرح القوائد السبع ٥٧٥ ، وسر الصناعة ٦٣٢/٢ ، وشرح اللمع لابن
برهان ٢٣٩/١ ، وشرح اللمع للأصفهاني ٥٧٤/٢ ، واللباب ٤١٧/١ ، وشرح المفصل ٩٢/٨ .

- انظر : كشف المشكلات ٨٨/١ - ٨٩ 72

- سورة آل عمران الآية ٤٣ . 73

- انظر : كشف المشكلات ٢٢٨/١ . 74

- انظر : الكتاب ٢١٦/٤ ، والمقتضب ١٠/١ ، واللباب ٤١٧/١ ، والمساعد ٤٤٤/٢ . 75

- انظر : شرح الرضى ٣٨٢/٤ ، والارتشاف ١٩٨٢/٤ ، والجنى الداني ١٥٨ - ١٥٩ 76

- انظر : الكوكب الدرّي ٢٩٦ - ٢٩٧ 77

- انظر : الارتشاف ١٩٨١/٤ . 78

ونسب إلى القائلين بإفادته واو العطف الترتيب الاستدلال بما روي عن ابن عباس: أنه أمر بتقديم العمرة، فقال له الصحابة: لم تأمرنا بتقديم العمرة؟ وقد قدم الله الحج عليها في التنزيل؟ فدل إنكارهم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب من الواو، وكذلك الاستدلال بقوله تعالى: [إِنَّ الصَّفَاَ وَالْمَرْوَةَ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ] 79 حيث سأل الصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم: بم نبدأ يا رسول الله؟ فقال ابدأوا بما بدأ الله بذكره 80 فدل ذلك على إفادة الواو الترتيب 81. واستدل جمهور النحاة على عدم إفادة واو العطف الترتيب بالسماع والقياس 82 فمن السماع استدلالهم بقوله تعالى: [يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ] 83 حيث قدم السجود على الركوع وبينهما الواو، والركوع قبل السجود، ومن السماع أيضا قوله تعالى: [وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ سِنْتُمْ رِجَالًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَتْرِيذُ الْمُحْسِنِينَ] 84 وقوله في آخر: [وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ سِنْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَتْرِيذُ الْمُحْسِنِينَ] 85 والقصة واحدة واستدلوا أيضا بقول الشاعر:

أُغْلِي السِّبَاءَ بِكُلِّ أَدْكَنٍ عَاتِقًاوُ جَوْنَةً فُجِحْتُ وَفُضَّ خِتَامُهَا

والتقدير: فض ختامها وقدحت، حث إن فض الختام قبل القدح "الغرف" فلا يغرف من الشيء قبل كشف غطائه، فدل هذا التقديم على أن الواو لا ترتب فيها. أما استدلالهم بالقياس فهو: أن الواو تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب نحو: المال بين زيد وعمرو، ولو قلت فعمر أدخلت الفاء التي تفيد الترتيب لم يجز، لأن المقصود هنا إضافة بين إلى اسمين كما يضاف إلى "القوم" في قولك: المال بين القوم.

- سورة البقرة الآية 158. 79

- انظر: صحيح مسلم 888/2. 80

- انظر: شرح المفصل 93/8. 81

- انظر: المقتضب 10/1، وشرح اللمع للأصفهاني 574/2 - 575، واللباب 117/1. 82

- سورة آل عمران الآية 43. 83

- سورة البقرة الآية 58. 84

- سورة الأعراف الآية 161. 85



وبعد ، فقد ذهب جامع العلوم إلى ما ذهب إليه الجمهور من أن "واو العطف" لا تفيد معنى الترتيب بين الأشياء المتعاطفة بها ، وقد استدل لذلك بنحو ما استدل به الجمهور ، وقد عرض لهذه المسألة في أكثر من موضع في كتابه كشف المشكلات ، وذلك في كل موضع يكون المعطوف هو المتقدم زمانا على المعطوف عليه ليثبت عدم إفادة الواو الترتيب .

وما ذهب إليه جمهور النحاة وجامع العلوم هو الراجح عندي لكثرة ما ورد سماعا بتقديم المتأخر زمانا وهو المعطوف عليه بالواو ، وقد مضى بعض الشواهد أنفاً، ومنه - أيضا - قوله تعالى: [إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ] ^{٨٦} أي : نحيا ونموت في الدنيا ، لأنهم لا يعترفون بالأخرة فلو كانت للترتيب لكان اعترافا منهم بالبعث ^{٨٧} ، وقوله تعالى : [كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ (12) وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ] ^{٨٨} بتقديم ثمود على عاد وفرعون ، وقال تعالى في آية أخرى [كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ (12) وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ] ^{٨٩} ، بتقديم عاد وفرعون على ثمود ، فاستعمال الواو في هذه الشواهد يدل على عدم إفادتها معنى الترتيب ^{٩٠} .

المسألة الرابعة

دخول " لا " النافية على الفعل الماضي وتكرارها

قال جامع العلوم في قوله تعالى : [فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ] ^{٩١} : " قال أبو إسحاق ^{٩٢} : " لا " ههنا بمعنى "لم" ، قال : ولهذا لم يكرر كما كرر في قوله: [فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى] ^{٩٣} ، لأن "لا" - فيما زعم - يكرر مع الماضي ، قال : لا يجوز: لا جنتني حتى تقول : ولا كلمتني ، قال أبو علي ^{٩٤} : وهذا الذي ذكره لا يلزم بل يجوز التكرار وغير التكرار كما يجوز مع "لم" التكرار وغير التكرار ^{٩٥} .

- سورة المؤمنون الآية ٣٧. ^{٨٦}

- انظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٣٨/١. ^{٨٧}

- سورة ق الآيتان ١٢ ، ١٣. ^{٨٨}

- سورة ص الآيتان ، ١٢ ، ١٣. ^{٨٩}

- انظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٣٨/١ - ٢٣٩. ^{٩٠}

- سورة البلد الآية ١١. ^{٩١}

- يعني الزجاج ، انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٥٠/٥. ^{٩٢}

- سورة القيامة الآية ٣١. ^{٩٣}

- يعني الفارسي ، انظر : الحجة ٤١٤/٦ - ٤١٥. ^{٩٤}

- انظر : كشف المشكلات ١٤٥٤/٢ - ١٤٥٥. ^{٩٥}



دراسة المسألة :

تدخل " لا " النافية على الفعل الماضي نحو قوله تعالى: [فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى^{٩٦}] وقيل فيها : إنه يجب تكرارها إذا كانت داخلة عليه لفظا ومعنى كما في الآية السابقة، ونحو قولهم: لا أكل ولا شرب ، فإن كانت داخلة على فعل ماض وقصد به الدعاء نحو : لا رِجْمَهُ اللهُ ، أو قُصِدَ بِهِ الاستقبال نحو : والله لا فعلت لم تكرر^{٩٧} .
ونسب أبو جعفر النحاس إلى سيبويه عدم لزوم تكرارها ، كما نسب إلى المبرد أنه يجعل عدم تكرارها من الاضطرار^{٩٨} .
هذا ، وقد دخلت " لا " على الماضي دون تكرير في قوله تعالى: [فَلَا افْتَحَمَ الْعُقَبَةَ]^{٩٩} .

وذكر في تخريج ذلك عدة أوجه أذكر منها ما يلي :

- ١- ذهب الزجاج إلى أن " لا " مكررة في المعنى ، فكانها في الكلام ، لأن قوله تعالى: [ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ]^{١٠٠} يدل على معنى اقتحم العقبة ولا آمن^{١٠١} .
- ٢- ذهب الفارسي إلى أن " لا " بمعنى " لم " وإذا كانت كذلك لم يلزم تكرارها كما لم يلزم التكرير مع " لم " فإن تكررت في موضع نحو [فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى]^{١٠٢} فهو كتكرار " لم " في قوله تعالى [وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا]^{١٠٤١٠٣} .

- سورة القيامة الآية ٣١ .^{٩٦}

- انظر : شرح الرضي ١٢/٤ ، ٣١٤/٤ ، ومغني اللبيب ، ٢٤٣ - ٢٤٤ .^{٩٧}

- انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٠٩٩ .^{٩٨}

- سورة البلد الآية ١١ .^{٩٩}

- سورة البلد الآية ١٧ .^{١٠٠}

- انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥١/٥ .^{١٠١}

- سورة القيامة الآية ٣١ .^{١٠٢}

- سورة الفرقان الآية ٦٧ .^{١٠٣}

- انظر : الحجة ٤١٤/٥ - ٤١٥ .^{١٠٤}



٣- ذهب الزمخشري^{١٠٥} ، وتبعه الرضي^{١٠٦} إلى أن "لا" لم تُكرر ، لتكرير تفسير العقبة ، وهو قوله تعالى : [فَكُ رَقَبَةٍ (13) أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ]^{١٠٧} فكأنه قال : لا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً .

٤- قيل : إن الآية دعاء ولا يلزم فيه التكرير^{١٠٨}

وأما جامع العلوم فقد ذكر في الآية السابقة قولين ، نسب الأول منهما إلى الزجاج والثاني إلى الفارسي ، ولم يوضح رأيه في المسألة ولم يرجح أحد القولين ، فقد نسب إلى الزجاج قولهم بأن : "لا" لم تكرر لأنها بمعنى "لم" وهي لا تتكرر إلا مع الماضي ، وهذا كلام غير دقيق ، لأن الزجاج ذهب إلى التأويل في الآية لتوافق قاعدة وجوب تكرار "لا" إذا كانت داخلة على الماضي ، ولم ينص على الكلام السابق ، حيث قال : " وقلنا يتكلم العرب في مثل هذا المكان إلا بـ"لا" مرتين أو أكثر ، لا تكاد تقول : لا حبيبتي ، تريد ما حبيبتني ، فإن قلت : لا حبيبتني ولا زرتني صلح ، والمعنى في [فَلَا افْتَحَمَ الْعَقَبَةَ] موجود أن "لا" ثانية كأنها في الكلام لأن قوله : [] ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا تَدَلَّ عَلَى مَعْنَى فَلَا افْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَلَا آمَنَ " ^{١٠٩} .
أما ما نسبته جامع العلوم إلى الفارسي فصحيح ، حيث قال الفارسي في الحجة عند الآية السابقة: ومعنى (فلا اقتحم العقبة) : لم يقتحمها ، وإذا كانت "لا" بمعنى "لم" لم يلزم تكريرها ، كما لم يلزم التكرير مع "لم" فإن تكررت في موضع نحو : [فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى] ^{١١٠} فهو كتكرار [لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا] ^{١١١} .
هذا ، وقد ذهب جامع العلوم في موضع آخر وهو عند قوله تعالى: (فلا صدق ولا صلى) إلى أن "لا" بمعنى "لا" ، والنقدير : لم يصدق ولم يصل ^{١١٢} ،
ولم يزد جامع العلوم فيه إلى أن "لا" إذا كانت بمعنى "لم" جاز إفرادها وتكرارها حملاً على "لم" ^{١١٣} .

- انظر : الكشاف ٤/١٠٥٦

- انظر : شرح الرضي ٤/٣١٤

- انظر : سورة البلد الأيتان ١٣ ، ١٤ . ١٠٧

- انظر : الجنى الداني ٢٩٩ ، ومعنى اللبيب ٢٤٥ . ١٠٨

- انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥١/٥ . ١٠٩

- سورة القيامة الآية ٣١ . ١١٠

- سورة الفرقان الآية ٦٧ . ١١١

- انظر : كشف المشكلات ١٤٠٥/٢ . ١١٢

- انظر : الحجة ٤١٤/٥ - ٤١٥ . ١١٣

وجعل "لا" عند دخولها على الماضي بمعنى "لم" هو رأي ابن الشجري¹¹⁴ ، وأبي البركات الأنباري¹¹⁵ أيضا ، وقد يفهم من هذا أنهم يذهبون إلى ما ذهب إليه الفارسي ، وأنها قد تأتي مفردة دون تكرير إذا دخلت على الماضي حملا لها على "لم" .
والذي اختاره في هذه المسألة هو وجوب تكرير "لا" إذا كانت داخلة على فعل ماض لفظا وتقديرا ، كما في قوله تعالى (فلا صدق ولا صلى) ، وأما دخولها على الماضي دون تكرير ، في قوله تعالى : (فلا اقتحم العقبة) فأرتضي فيه أن الماضي مقصود به الاستقبال ، فقد يكون دعاء .

وأما موجب تكرار " لا " مع الماضي فقد يكون بسبب اختصاصها بنفي الحال والاستقبال في نحو : لا يفعل الآن أو غدا¹¹⁶ ، فلما خرجوا بها عما وضعت له ونفوا بها الماضي لزم تكرارها من باب العوض ، كما فعلوا مع "لا" النافية للجنس إذ كرروها عند مفارقتها النكرة ودخولها على المعرفة في نحو: لا زيدٌ عندي ولا عمرو¹¹⁷ .

المسألة الخامسة

حكم دخول لولا الامتناعية على الفعل

قال جامع العلوم في قوله تعالى : [وَلَوْلَا أَنْ تَبَيَّنَّاكَ لَفَدَّتْ وَرَكُنَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا] ¹¹⁸ : " التقدير : ولولا تبيئتنا إياك ، فـ " أن " ههنا في موضع الرفع بالابتداء ، والخبر مضمر ، ودل على بطلان مذهب أبي سعيد¹¹⁹ - أعني هذه الآية - حيث قال: ¹²⁰

لا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّثْتُ وَلَا عُدْرَى لِمَحْدُودٍ
ألا ترى أنه قال : لولا يدخل على الفعل ، واستدل بالبيت فخفي عليه إضمار "أن" في البيت ، فهذه الآية جاءت بإثبات "أن" وفضحته في مذهبه¹²¹ " .

- انظر : أمالي ابن الشجري ٢/٣٢٤ . 114

- انظر : الإنصاف ١/٧٦ . 115

- انظر : الجنى الداني ٢٩٦ . 116

- انظر : شرح التسهيل ٢/٦٥ . 117

- سورة الإسراء الآية ٧٤ . 118

- يعني السيرافي . 119

- البيت من البسيط ، وينسب للجموح الظفري . وهو في شرح القوائد السبع لأبي بكر¹²⁰

الأنباري ٥٥١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥١٠ ، والإنصاف ١/٧٤ ، والتبيين ٢٤٢ ، وشرح

المفصل ١/٩٥ و ١٤٦/٨ ، وشرح التسهيل ١/٢٨٤ ، والخزانة ١/٢٢١ .

- انظر : كشف المشكلات ٢/٧٢٩ - ٧٣٠ . 121



دراسة المسألة :

يستدعي الحديث عن حكم دخول " لولا " الامتناعية على الفعل الحديث أولا عن حكم ارتفاع الاسم بعد لولا الامتناعية ، والحاصل أنه يأتي الاسم مرفوعا بعد "لولا" وقد اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في هذا الاسم ^{١٢٢} ، فهو عند البصريين مرفوع بالابتداء ، قال سيبويه : " قولك " لولا عبد الله لكان كذا وكذا .. عبد الله ارتفع بالابتداء كما يرتفع بعد ألف الاستفهام ، كقولك " أزيد أخوك " ^{١٢٣} وقال المبرد : " اعلم أن الاسم الذي بعد " لولا " يرتفع بالابتداء " ^{١٢٤} .

أما الكوفيون فقد اختلفت أقوالهم في ارتفاع الاسم بعد لولا ، مع إجماعهم على عدم ارتفاعه بالابتداء .

فذهب الفراء إلى أن " لولا " هي الرافعة للاسم ، قال في قوله تعالى [هُم الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوُّوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا] ^{١٢٥} رفعهم ب " لولا " ^{١٢٦} .

وذهب الكسائي إلّا أنّ الاسم بعد " لولا " مرفوع على أنه فاعل لفعل مقدر تقديره : لولا وُجد زيد ^{١٢٧} .

وكانت حجة الكوفيين في رفع الاسم بعد "لولا" أنّ "لولا" رفعت الاسم لاختصاصها بالأسماء ، وردّ البصريون هذه الحجة، وقالوا : إن "لولا" غير مختصة بالاسم وقد تدخل على الفعل ، ^{١٢٨} وجعلوا من ذلك بيت الجموح السابق، ويرى الكوفيون أنه ليس في ذلك البيت شاهد على دخول "لولا" على الفعل لأن "لولا" التي تركيب من "لو" التي هي حرف امتناع لامتناع زيدت عليها "لا" التي بمعنى "لم" لأن "لا" مع الماضي بمنزلة "لم" مع المستقبل ، فكأنه قال " رميتهم لو لم أجد ، وليست "لولا" في البيت باقية على أصلها كما في : لولا زيد لكان كذا وكذا... ^{١٢٩} .

- انظر : أمالي ابن الشجري ١/٢ ٥١١ ، والإنصاف ١/٧٠-٧٨ ، والتبيين ٢٣٩-٢٤٤ ١٢٢
، وشرح المفصل ٨/١٤٦ ، وشرح التسهيل ١/٢٨٣ ، وشرح الرضي ١/٢٧٤ ، والتصريح ٤/٤٣٢ .

- انظر : الكتاب ٢/١٢٩ ١٢٣ .

انظر : المقتضب ٣/٧٦ ١٢٤ .

- سورة الفتح الآية ٢٥ ١٢٥ .

- انظر : معاني القرآن للفراء ١/٤٠٤ ١٢٦ .

- انظر : شرح الرضي ١/٢٧٤ ، والارتشاف ٤/١٩٠٤ ١٢٧ .

- انظر : الإنصاف ١/٧٦ ، والتبيين ٢٤١ ١٢٨ .

- انظر : الإنصاف ١/٧٦ ١٢٩ .

وكان من المحتجين لرأي سيبويه في ارتفاع الاسم بعد " لولا" بالابتداء السيرافي ، واحتج بأن "لولا" لا تختص بالأسماء وتدخل على الأفعال ، فقد ذكر ذلك عنه ابن الشجري في الأمالي ، حيث قال : " قال أبو سعيد : والصحيح ما قاله سيبويه ، ألا ترى أن الفعل قد وقع بعدها في قول الجموح : " لولا حددت " وكل حرف يليه الاسم والفعل فما بعده رفع بالابتداء ، نحو : إنما وكأنما وهل وألف الاستفهام " ١٣٠ .
ومدلول كلام السيرافي الذي حكاه ابن الشجري يشير إلى أنه يذهب مذهب سيبويه في رفع الاسم بعد "لولا" على الابتداء ، ويرد حجة الكوفيين في اختصاص "لولا" بالاسم ويرى أن مجيء الفعل بعدها في البيت يدحض اختصاصها بالاسم .
وعلى هذا فإنه لا خلاف بين جامع العلوم والسيرافي في ارتفاع الاسم بعد "لولا" بالابتداء كما هو ظاهر كلام جامع العلوم والسيرافي في ارتفاع الاسم بعد تعالي : [توثوق] : إن موضع " أن " الرفع بالابتداء - كما مر معنا - وعند تقليب النظر في اعتراض جامع العلوم وكلام السيرافي ، نجد أن اعتراض جامع العلوم على السيرافي يمكن أن يحمل على أن جامع العلوم يرى أن "لولا" الامتناعية لا تدخل على الفعل ، وأن ما جاء وظاهره إيلاء "لولا" الفعل - كما هو في بيت الجموح المستشهد به - فهو على تقدير الاسم بعدها بإضمار "أن" المصدرية ، وهذا الوجه حمل لكلام جامع العلوم على ظاهره .

وقد ذهب كثيرٌ من النحاة أن "لولا" الامتناعية لا يليها إلا الاسم ١٣١ ، وذهبوا إلى أن "لولا" في قول الشاعر:

لا در درك اني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود

داخلة على مبتدأ بتقدير " أن " المصدرية قبل الفعل والتقدير : لولا الحد ١٣٢ ، ورأى بعضهم أن "لولا" في البيت ليست باقية على أصلها كما في قولك : لولا زيداً لأكرمتك ، حرف امتناع لوجود، بل "لولا" هنا مركبة من "لو" التي هي حرف امتناع لامتناع زيدت عليها "لا" التي بمعنى "لم" فكان الشاعر قال : لو لم أحد ١٣٣ ، ورأى بعضهم أن دخولها على الفعل لا يكون إلا في الشعر ١٣٤ .

- أمالي ابن الشجري ٥١١/٢ . 130

- انظر: الكتاب ١٣٩/٣ - ١٤٠ ، والمقتضب ٧٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٨٤/١ ، ومغني 131

الليبي ٢٧١ ، وتعليق الفرائد ٢٩/٣ .

- انظر : أمالي ابن الشجري ٥١١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٤/١ ، والمساعد ٢٢٤/٣ - ٢٢٥ . 132

- انظر المقتصد ٢١٩/١ - ٢٢٠ ، والإنصاف ٧٦/١ . 133

- انظر : النكت ٥١٠/١ - ٥١١ . 134



وذهب بعض النحاة إلى أن "لولا" الامتناعية غير مختصة بالأسماء ولم يتأولوا دخولها على الفعل كما في البيت السابق ، بل عدوا دخولها على الفعل حجة على عدم إعمالها لأنها غير مختصة^{١٣٥}.

أما جامع العلوم فقد ذهب إلى أن "لولا" لا تدخل على الفعل ، وذهب إلى التأويل في بيت الجموح السابق ، ورأى أنها داخلة على "أن" المصدرية ، وأن في قوله تعالى : [وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَاكَ] [دليلاً على بطلان ما ذهب إليه السيرافي القائل بوقوع الفعل بعد "لولا" ، ووجه الاستدلال بالآية أن "أن" المصدرية قد ظهرت قبل الفعل ، وفي هذا دليل على أنه لو وجدت "لولا" داخلة على فعل ف "أن" المصدرية مقدره قبله .

وأرى صحة ما ذهب إليه جامع العلوم في اعتراضه على السيرافي ، وذلك لقلة ما جاء وقد دخلت فيه لولا على الفعل^{١٣٦} ، ولإمكان حمل ما جاء تقدير "أن" المصدرية قبل الفعل واستقامة المعنى وفق ذلك التقدير .

المسألتان السادسة والسابعة :

- لحاق نون التوكيد الفعل المضارع المنفي بـ " لا
- دخول نون التوكيد في جواب الأمر وجواب الشرط

قال جامع العلوم في قوله تعالى: [وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ] ^{١٣٧}: " أي : ولا تصيبن الذين فحذف الواو كقوله : [وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ] ^{١٣٨} أي : وهم فيها ، وقال الفراء : " لا تصيبن الذين ظلموا " في موضع الجزم لأنه جواب الأمر ، أي : اتقوا فتنة لم تصب الذين ظلموا خاصة بل عمت الناس عامة ، وفي هذا الجواب طرف من النهي ، كما تقول : " لا أرينك ههنا " والمعنى لا تكن هنا فأراك ههنا النهي للفتنة ، والمراد الظالمون ، أي لا تظلموا ففتنوا ، وأنكر قول الفراء أبو علي ، وزعم أن جواب الأمر كجواب الشرط لا فرق بينهما ، والنون الثقيلة يقل استعمالها في الجزاء إلا في الشعر " ^{١٣٩} .

- انظر : أمالي ابن الشجري ٥١١/٢ ، والتبيين ٢٤١/٢٤٢ ، وشرح المفصل ١٤٦/٨ . 135

- انظر : أمالي ابن الشجري ٥١١/٢ . 136

سورة الأنفال ، الآية ٢٥ . 137)

سورة البقرة ، الآية ٨٢ . 138)

انظر : كشف المشكلات ٤٩٦/١ - ٤٩٩ 139)

وقال في قوله تعالى: [حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ^{١٤٠}] قال الفراء: هذا نهي فيه طرف من الجزاء، وقال الاخفش: بل هذا على تقدير الواو العاطفة، يكون نهياً بعد أمر، والتقدير: ادخلوا مساكنكم ولا يحطمنكم سليمان، وعلى تقدير الفراء: إن دخلت مساكنكم لا يحطمنكم سليمان، وهذا إن كان في المعنى صحيحاً إلا أن اللفظ يمنع من فصاحته لو حمل عليه؛ لأن النون لا يدخل في الجزاء إلا في ضرورة الشعر ^{١٤١}.

دراسة المسألة:

تلحق نون التوكيد آخر الفعل الدال على الاستقبال ويكون لحاقها له على سبيل الوجوب، إذا كان في جواب قسم مثبت غير منفي نحو: والله لتفعلن، وتلحقه على سبيل الجواز إذا كان أمراً نحو: أضرب زيداً أو مضارعاً دالاً على الطلب نحو: لتضربن، أو النهي لا تفعلن، أو الاستفهام.

نحو هل تفعلن، أو التمني نحو: ليتك تقومن، أو التحضيض نحو: هلاً تخرجن، أو العرض نحو: ألا تفعلن، أو كان دعاءً بصيغة الأمر نحو: اللهم ارحمنا، كما تدخله إذا كان شرطاً ووقعت بينه وبين أداة الشرط " ما " المؤكدة نحو: إما تفعلن ذاك تُحمد ^{١٤٢}.

واختلف النحاة في لحاق نون التوكيد آخر الفعل المضارع المنفي بـ " لا " ، فذهب جمهور النحاة ^{١٤٣}، إلى أنها لا تلحقه سواء أكانت متصلة به أم منفصلة عنه، فلا يقال: لا يضربن زيداً في الدار وكذا لا يقال: لا في الدار يضربن زيداً بفصل " لا " عن المضارع.

ولم تدخل عند جمهور النحاة لأن المراد بها تخليص الفعل للمستقبل وتأكيد معنى الاستقبال فيه، فتدخل على الأفعال التي لم تقع لتأكيد وقوعها مستقبلاً ^{١٤٤}، والفعل المنفي لا يصح فيه ذلك، لخلوه من معنى الطلب والاستقبال ^{١٤٥}. وخالف

سورة النمل، الآية ١٨. ^{١٤٥}

انظر: كشف المشكلات ١٠٠٣/٢ - ١٠٠٤/١٤١

- انظر: الكتاب ٣/ ٥٠٩ - ٥١٥، الأصول ٢/ ١٩٩ - ٢٠٠، شرح الرضي ٤/ ٤٨٥، ^{١٤٢}

شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٣٦٦، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٩.

- انظر: الارتشاف ٢/ ٦٥٦، والمساعد ٢/ ٦٦٨، وشرح الأسموني ٣/ ٢١٩. ^{١٤٣}

- انظر: المقتضب ٣/ ١١، وشرح المفصل ٩/ ٤٠ - ٤١، وشرح الجمل لابن عصفور ^{١٤٤}

٥٠٨/٢

- انظر: شرح الرضي ٤/ ٤٨٧. ^{١٤٥}



جمهور النحاة ابن جني^{١٤٦} ، وابن الخباز^{١٤٧} ، وابن مالك^{١٤٨} ، وأبو حيان^{١٤٩} ، فأجازوا لحاق نون التوكيد آخر الفعل المضارع المنفي في اختيار الكلام وجعل ابن مالك^{١٥٠} ، وأبو حيان^{١٥١} من ذلك قوله تعالى : [وَأَنْفُوا فِتْنَةً لِّأَثْبِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً] ، ورأيا أن قوله : [لِأَثْبِينَ] مضارع منفي أكد بالنون ، وجملة النفي صفة للفتنة ، والمعنى على أن الإصابة تكون للظالم وغيره .
وجاز ذلك عندهم حملا للنفي على النهي لأنه يشبهه ، لأن النفي يقصد به ترك الفعل كما أن النهي كذلك^{١٥٢} .
واستشهد ابن مالك لما ذهب إليه بقول الشاعر^{١٥٣} :

فلا الجارة الدنيا بها تلحيتها ولا الضيف فيها إن أناخ محوّل
حيث أكد المضارع المنفي المفصول عن " لا " وهو قوله : تلحينها ، فتوكيده عند اتصاله بـ " لا " أحق وأولى^{١٥٤} .
وفصل ابن الخباز في نوع النافي للمضارع ؛ فرأى أن المنفي بـ " لم " و " ما " يضعف دخول النون عليه ؛ لأنهما تقلبان معناه إلى المضي ، وأما المنفي بـ " ما " فلا يجوز دخولها عليه لأنها مخصصة للحال ، وأما المنفي بـ " لا " و " لن " فيجوز دخولهما عليه لأنهما تخلصانه للمستقبل^{١٥٥} .
هذا ، وقد حمل الجمهور ما جاء شعرا من لحاق النون للمضارع المنفي بـ " لا " على الندرة والضرورة^{١٥٦} ، أما الآية السابقة فقد تأولوها على أوجه لا تكون فيها نون التوكيد داخلة على مضارع منفي ، ومما قيل في الآية الآتي :
١- إن قوله : (لاتصيين) نهى بعد أمر ، وجملة النهي مستأنفة وقد تم الكلام قبلها ، وليست جوابا للأمر الذي سبقها ، لأنه لو كان جوابا ما دخلت النون ، وذهب

- انظر : اللمع ٢٦١ . 146

- انظر : توجيه اللمع ٥٢٨ . 147

- انظر : التسهيل ٢١٦ . 148

- انظر : البحر المحيط ٤ / ٤٨٣ . 149

- انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٠٣ . 150

- انظر : البحر المحيط ٤ / ٤٨٣ - ٤٨٥ . 151

- انظر : توجيه اللمع ٥٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٠٣ . 152

- البيت من الطويل ، وهو للنمر بن تولب الشكري ، والبيت في ديوانه ٩٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٠٤ ، والارتشاف ٢ / ٦٥٧ ، والدر المصون ٣ / ٤١٠ ، ومعنى اللبيب ٢٤٧ ، وشرح الأشموني ٢١٨ / ٣ .

- انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٠٤ . 154

- انظر : توجيه اللمع ٥٢٨ - ٥٢٩ . 155

- انظر : الارتشاف ٢ / ٦٥٧ ، والمساعد ٢ / ٦٦٨ . 156



إلى هذا القول الأخفش^{١٥٧} ، ونسب هذا القول إلى بعض نحاة البصرة^{١٥٨} ، والمبرد^{١٥٩} ، ويكون النهي على هذا القول محولا عن التعرض للظلم الذي هو سبب الفتنة إلى إصابتها الفتنة: لا تأت فأراك ، فحول النهي عن الإتيان الذي هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذي هو الرؤية^{١٦٠} ، والمعنى على هذا القول : لا يتعرض الظالم للفتنة فتقع إصابتها له^{١٦١} .

٢- إن " لا " في الآية ناهية ، و " لا تصيبين " جواب الأمر " اتقوا " بلفظ النهي ، وهو بمنزلة قولهم : انزل عن الدابة لا تطرحنك أي : إن تنزل عنها لا تطرحنك ، وجاءت النون على بابها لتوكيد النهي^{١٦٢} . وضُغِف هذا القول بأن جواب الأمر كجواب الشرط ، ولا يجوز أن يؤكد جواب الشرط بالنون إلا في الضرورة وذلك لأنه متردد فلا يليق به التوكيد^{١٦٣} .

وقيل : إن هذا الوجه يفسد المعنى ؛ لأن الأمر وجوابه يقدر بالشرط وجوابه ولا بد في فعل الشرط من أن يقدر من جنس الأمر فيكون التقدير في الآية : إن تتقوها لا تصيب الظالمين خاصة ، والآية على خلاف هذا المعنى^{١٦٤} .

وقيل : إن هذا الوجه يصح في قوله تعالى : [يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانٌ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ] لأنه ينتظم من الكلام في الآية شرط وجزاء فيكون التقدير فيها: إن تدخلوا تدخلوا لا يحطمنكم ، فيصح المعنى^{١٦٥} .

٣- إن " لا " ناهية ، وجملة " لا تصيبين " معمول لقول محذوف هو صفة للفتنة: والتقدير : واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبين الذين ظلموا ، ووجب تقدير القول هنا لأن "فتنة" نكرة ، والجملة الطلبية - وهي جملة النهي هنا - لا تكون صفة للنكرة

١٦٦

- انظر : معاني القرآن للاخفش ٣٤٧/١ . 157

- انظر : جامع البيان ١٤٤/٩ . 158

- انظر : جامع الأحكام ٣٩٣/٧ . 159

- انظر : البحر المحيط ٤٨٤/٤ ، وشرح الأشموني ٢١٩/٣ ، وحاشية الصبان ٢١٩/٣ . 160

- انظر : البحر المحيط ٤٨٤/٤ . 161

- انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٢/٢ . 162

- انظر : الإغفال ٢٩٧/٢ - ٢٩٨ ، والتبيين في إعراب القرآن ٦٢١/٢ . 163

- انظر : البحر المحيط ٤٨٤/٣ . 164

- انظر : البحر المحيط ٤٨٤/٣ . 165

- انظر : معني اللبيب ٢٤٧ . 166



والنهي على هذا القول محول عن السبب إلى المسبب مثل القول الأول^{١٦٧} ، وعلى هذا القول لا تختص الفتنة بالظالم ، بل تشمل الظالم وغيره^{١٦٨} .

هذا ، وقد تفرع عن مسألة لحاق نون التوكيد آخر الفعل المضارع في " لا تصيبين " من الآية السابقة ولحاقها آخر الفعل المضارع في " لا يحطمنكم " من قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانٌ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ] خلاف آخر ألا وهو الخلاف في دخول النون في جواب الشرط والأمر ؛ فذهب جمهور النحاة^{١٦٩} إلى أن دخولها في جواب الشرط ضرورة كقول الشاعر^{١٧٠} :

فَمَهْمَا تَشَأُ مِنْهُ فَرَارَةٌ تُعْطِيكُمْ وَمَهْمَا تَشَأُ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمْنَعَا

أي : تمنعن ، أراد النون الخفيفة فأبدل منها الألف للوقف .

ولم تدخل النون في جواب الشرط في سعة الكلام ؛ لأن هذه النون لا تدخل إلا على مستقبل فيه معنى الطلب لتأكيد وقوعه^{١٧١} ، وجواب الشرط معلق ووقوعه بشرطه ، فلا يتأكد وقوعه مستقبلاً ، فهو متردد ولتردده هذا امتنع توكيده^{١٧٢} .

وخالف جمهور النحاة ابن مالك والرضي ، فذهب ابن مالك في التسهيل إلى أن نون التوكيد قد تلحق جواب الشرط اختياراً^{١٧٣} .

أما الرضي فأجاز دخولها في جواب الشرط في اختيار الكلام إذا كان الشرط مما يحوز دخولها فيه كقول الشاعر^{١٧٤} :

نَبْتُمْ نَبَاتَ الْخَيْرِ رَانِي فِي الْوَعَى حَدِيثاً مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

أي : ينفعن ، فأكد الجواب بالنون لأنه يجوز توكيد شرطه إذا أكدت الأداة بـ " ما " ^{١٧٥} . أما عن دخول النون في جواب الأمر ؛ فقد ذكر أبو علي الفارسي أن حكم

- انظر : حاشية الصبان ٢١٩/٣ . 167

- انظر: الدر المصون ٤١١/٣ . 168

- انظر على سبيل المثال : الكتاب ٥١٥/٣ - ٥١٦ ، والمقتضب ١٤/٣ ، والأصول ٢٠٠/٢ 169 ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، والارتشاف ٦٥٦/٢ .

- البيت من الطويل ، وهو منسوب في الكتاب إلى ابن الخرع (انظر : الكتاب ٥١٥/٣) 170 وينسبه ابن السيرافي إلى الكميث بن معروف (انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي

١٨٥/٢) والبيت في معاني القرآن للفراء ١٦٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٥/٣ ، وشرح الرضي ٤٨٥/٤ ، والمساعد ٦٧٠/٢ ، والتصريح ١٩١/٤ ، والهمع ٤٠١/٤ .

- انظر: شرح المفصل ٣٧/٩ . 171

- انظر : التبيان في إعراب القرآن ٦٢١/٢ . 172

- انظر: التسهيل ٢١٦ . 173

- البيت من الطويل ، نسبه البغدادي إلى النجاشي الحارثي (انظر: الخزانة ٥٦٣/٤) ، وهو 174 في الكتاب ٥١٥/٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية

١٤٠٥/٣ ، وشرح الرضي ٤٨٦/٤ ، والارتشاف ٦٥٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٠/٣ .

- انظر : شرح الرضي ٤٨٥/٤ - ٤٨٦ . 175

دخولها فيه كحكم دخولها في جواب الشرط فلا يصح دخولها فيه ، لأن جواب الأمر كجواب الشرط من حيث إن معنى : انتني أكرمك إنما هو : إن تأتني أكرمك^{١٧٦} .
والمح أبو البقاء العكبري إلى أن جواب الأمر مثل جواب الشرط ، حيث ذكر في آية الأنفال أن من الأوجه التي قيلت فيها: أن تكون " لا تصيبين " جواباً للأمر " اتقوا " ثم ضعف هذا الوجه بقوله: " وهو ضعيف لأن جواب الشرط متردد فلا يليق به التوكيد " ^{١٧٧} .

ويلاحظ أن مسألة دخول نون التوكيد في جواب الأمر لم تكن مسألة بحث في كتب النحو التي وقفت عليها باستثناء ما أشار إليه ابن هشام في المغني إشارة سريعة بأن توكيد الفعل في جواب الأمر خارج عن القياس وشاذ^{١٧٨} ، كما يلاحظ أن هذه المسألة بحثت في بعض الكتب التي تناولت إعراب القرآن الكريم ، وكان تطرقهم لهذه المسألة عند كلامهم على آيتي الأنفال والنمل^{١٧٩} .

و من الأوجه التي قيلت في قوله تعالى : [وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ] أن يكون قوله: [لَّا تُصِيبَنَّ] جواباً للأمر " اتقوا " ، ومثل ذلك قوله تعالى [يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ] ، على أن يكون قوله [لَا يَحْطِمَنَّكُمْ] جواباً للأمر " ادخلوا " ، وقد ناقشوا دخول النون في جواب الأمر بالنظر إلى نوع "لا" أهي ناهية أم نافية؟ فإذا كانت ناهية فالتوكيد على بابه ، وإذا كانت نافية ففيها الخلاف الذي سبق تفصيله ، ولم يناقشوا دخول النون في جواب أمر غير مسبوق بنفي أو نهى نحو : انتني أكرمك ، واكتفوا بما تقرر من أن جواب الأمر مثل جواب الشرط ، وذلك لتعلق جواب الأمر بالأول كما تعلق جواب الشرط بالأول^{١٨٠} .

هذا ، وقد تكلم جامع العلوم على آيتي الأنفال والنمل ، فذهب في الأولى إلى تقدير واو محذوفة ، إذ التقدير عنده : واتقوا فتنة ولا تصيبين الذين ظلموا .. ثم نسب إلى الفراء القول بأن " لا تصيبين " جواب أمر عنده ، ثم ذكر أن الفارسي أنكروا على الفراء قوله ورأى أن جواب الأمر كجواب الشرط لا تدخله النون " .
وفي الآية الثانية نسب جامع العلوم إلى الفراء تقدير : " لا يحطمنكم " جواباً للأمر ، ونسب إلى الأحفش تقدير عطف النهي على الأمر بالواو ، فتكون جملة النهي مستأنفة،

- انظر : الإغفال ٢/ ٢٩٦ . 176

- انظر : التبيين في إعراب القرآن ٢/ ٦٢١ . 177

- انظر : معني اللبيب ٢٤٨ . 178

- انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٢٢ ، والإغفال ٢/ ٢٩٦ ، والتبيين في إعراب¹⁷⁹

القرآن ٢/ ٦٢١ وجامع الأحكام ٧/ ٣٩٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٤٨٤ .

- انظر : الكتاب ٣/ ٩٢ - ٩٤ ، وشرح المفصل ٧/ ٤٨ - ٤٩ . 180



ثم رأى أن تقدير الفراء غير فصيح لأن النون لا يدخل في الجزاء إلا في الضرورة

وبعد ، فإنه يظهر لي من مجمل كلام جامع العلوم أنه لا يرى دخول النون في جواب الأمر ، وكذا لا يرى دخولها في جواب الشرط أو المضارع المنفي ، فقد ذهب إلى تقدير الواو في الآية الأولى واستحسن تقدير الواو في الآية الثانية على قول الأخفش ، وهذا القول منه جاء ضمن أقوال الذين ذهبوا إلى عدم جواز دخول النون في المضارع المنفي وفي جواب الشرط والأمر على نحو ما مضى دراسته في المسألة. أما حقيقة ما نسبته جامع العلوم إلى كل من الفراء والأخفش والفراسي فهذا تفصيله. وفقا لما جاء من أقوالهم في كتبهم أو الكتب التي نقلت عنهم - :

فقد قال الفراء في معانيه عند قوله تعالى : [وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ] : " أمرهم ثم نهاهم ، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهيا ، ومثله قوله تعالى : [يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ] أمرهم ثم نهاهم ، وفيه تأويل الجزاء " ١٨١

وكلام الفراء السابق ليس نصا صريحا في أنه يذهب في الآيتين السابقتين موضع النقاش إلى جعل " لا تصيين " و لا يحطمنكم " جوابا للأمر الذي سبقهما ، وكلامه أشبه بتأويل معنى وليس إعرابا صريحا للآيتين.

وقد نسب آخرون ذلك القول إلى الفراء كالقرطبي ١٨٢ ، وأبي حيان ١٨٣ ونسبه الزجاج إلى بعض النحويين ١٨٤ .

هذا ، وكان الفراء قد تكلم على آية النمل في موضع سابق وذلك عند كلامه على جزم جواب الأمر في قوله تعالى : [أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلِإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ] ١٨٥ ، حيث قال : " وقد يكون جزم الثاني إذا كانت فيه "لا" على نية النهي وفيه معنى من الجزاء ؛ كما كان في قوله : [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ

- انظر : معاني القرآن للفراء ١٨١٤ ، ٧/١

- انظر : جامع الأحكام ١٨٢٣٩٣/٧

- انظر : البحر المحيط ١٨٣٤٨٤/٤

- انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٨٤٣٣٢/٢

- سورة البقرة ، الآية ٢٤٦ ، ١٨٥

وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ [إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ] ^{١٨٦} ، طرف من الجزاء وهو أمر ، فمن ذلك قول الله تبارك وتعالى: [يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ] ، المعنى والله أعلم : إن لم تدخلن حطمتن ، حطمتن ، وهو نهي محض ؛ لأنه لو كان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة ؛ ألا ترى أنك لا تقول : إن تضربني أضربتك إلا في ضرورة شعر ؛ كقوله :

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا ^{١٨٧}

وكلام الفراء السابق قد يلتبس على قارئه المراد منه ، فهو ينص في آخره على أن نون التوكيد لا تدخل في الجزاء إلا ضرورة ، ولكنه يسبقه بتلميحات قد تناقض ما ذكره في آخره إذ يقول أولاً : " قد يكون جزم الثاني إذا كانت فيه "لا" على نية النهي وفيه معنى من الجزاء " فيفهم من قوله "الثاني" أنه يريد جواب الأمر ، وعليه يكون " لا يحطمنكم " جواباً ، وربما أراد الفراء - كما فهمت من عموم كلامه في المسألة- مناقشة عامل الجزم في الفعل المضارع وقرر أنه قد يجزم إذا دخلت عليه "لا" الناهية، ويكون جزمه بها لا غيرها وإن كان الفعل المضارع قد جاء في كلام فيه معنى الجزاء ، وأنه لا دخل لوجود معنى الجزاء في الكلام في جزم الفعل ، وأن هذا الجزم جاء فيه كما جازمت لام الأمر "نحمل" في قوله تعالى : [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ [إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ]] وإن كان مسبوqa بفعل الطلب "اتبعوا" وفي كلام فيه معنى الجزاء.

وعلى كل فإن كلام الفراء على آيتي الأنفال والنمل مجتمعين في الموضوع الثاني ^{١٨٨} يحتمل ما نسبه إليه جامع العلوم.

أما ما يخص ما ذكره جامع العلوم من إنكار الفارسي ذلك القول على الفراء ، فحقيقته أنه قد جاء في الإغفال لأبي على الفارسي إنكار للقول في آية الأنفال بأن " لا تصيبين " جواب للأمر ، ولم يصرح الفارسي بذكر الفراء ، وكان إنكاره لما أورده الزجاج منسوباً إلى بعض النحويين من أن " لا تصيبين " جزاء فيه طرف من النهي ^{١٨٩}

وأما ما نسبه جامع العلوم الى الأخفش من أنه يقدر الواو في آية النمل ؛ إذ التقدير عنده: ادخلوا مساكنكم ولا يحطمنكم سليمان وجنوده ، فلم أقف عليه عند الأخفش في معانيه ، كما لم أقف عليه في الكتب الأخرى التي اطلعت عليها في المسألة

- سورة العنكبوت ، الآية ١٢ . 186

- انظر : معاني القرآن للفراء ١٦٢/١ . 187

- انظر : المصدر السابق ٤٠٧/١ . 188

- انظر : الإغفال ٢٩٤/٢ - ٣٠٠ . 189



، وقد ذكر جامع العلوم هذا التقدير - أيضا - منسوبا إلى الأخفش في الجواهر " إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج " ١٩٠ .

وقد قال الأخفش في آية الأنفال: " فليس قوله - والله أعلم - : " تصيبين " بجواب، ولكنه نهى بعد أمر ، ولو كان جوابا ما دخلت فيه النون " ١٩١ .

وبما أن الكلام على آيتي النمل والأنفال واحد ، فقد نسب جامع العلوم إلى الأخفش كلاما في آية النمل على قياس كلامه في آية الأنفال ، فقول الأخفش في آية الأنفال: إن الكلام نهى بعد أمر ، يحتمل تقدير الواو العاطفة بين جملي الأمر والنهي ١٩٢ .

وبعد ، فإنه يظهر لي من خلال دراسة المسألة وما ورد فيها من أقوال وتفريعات ، سواء عند جامع العلوم أو غيره من النحاة ، أنه يجوز دخول نون التوكيد على المضارع المنفي بـ "لا" كما في الآيتين السابقتين موضع النقاش ؛ لأن الأوجه التي ذكرت في الآيتين على قاعدة عدم الجواز ظهر فيها الكثير من التأويلات والتفريعات ، وعلى بعضها مأخذ إما من جهة المعنى وإما من جهة الصناعة النحوية؛ حيث لا يستقيم إلا على تقدير محذوف ١٩٣ ، وقد مضى في دراسة المسألة شيء من ذلك ، والأخذ بما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه ، حيث يتخرج الإعراب في الآيتين السابقتين على قاعدة الجواز دون تأويل ١٩٤ ، إذ تكون جملة النفي " لا تصيبين " في آية الأنفال صفة للفتنة دون تقدير محذوف لأنها حينئذ جملة خبرية يصح وصف النكرة " فتنة " بها ، أما جملة النفي " لا يحطمنكم " في سورة النمل فتكون جواباً للأمر " ادخلوا " ، ولعل ما سهل توكيد الفعل المنفي في الآيتين هو اجتماع شيئين : دلالة الفعل على أمر يحدث مستقبلا بعد زمن الطلب " الأمر " الذي سبقه ، ومن شرط الفعل المؤكد بالنون أن يكون مستقبلا ١٩٥ ، والشيء الثاني أن المضارع المؤكد في الآيتين سبقه ما يشبه الحث والتحضيض ، فأشبه دخول النون فيه دخولها في الفعل الواقع في سياق العرض والتحضيض الذي يجوز توكيده نحو : ألا تفعلن هلا تنزلن ١٩٦ .

المسألة الثامنة

- انظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : " الجواهر " ٨٠٤/٣ . ١٩٠

- انظر : معاني القرآن للأخفش ٣٤٧/١ . ١٩١

- انظر : الإغفال ٢٩٥/٢ . ١٩٢

- انظر : البحر المحيط ٤٨٢/٤ - ٤٨٥ ، ومغني اللبيب ٢٤٨ و ٤١٢ . ١٩٣

- انظر : مغني اللبيب ٢٤٨ . ١٩٤

- انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٨/٢ . ١٩٥

- انظر : شرح الرضي ٤٨٥/٤ . ١٩٦

باء الحال أو المصاحبة

ذكر الباقولي في قوله تعالى: (وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ)^{١٩٧}: (أي: نسبح حامدين لك ، وهذه الباء تسمى " باء الحال " قال الله تعالى: (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ)^{١٩٨} أي: قد دخلوا كافرين وخرجوا كافرين ؛ قالت العرب: خرج زيد بسلاحه ، أي متسلحاً ؛ وقد قال في الحماسة^{١٩٩} :

مَشِينَا مَشِيَةَ اللَّيْثِ عَدَا وَاللَّيْثُ عَضْبَانُ
بِضَرْبٍ فِيهِ تَوْهِينٌ وَتَخْضِيعٌ وَإِفْرَانُ

(أي: مشينا ضاربين) ^{٢٠٠}.

دراسة المسألة:

إن " الباء " أحد حروف الجر المختصة بالدخول على الأسماء ، والأصل في الباء أن تكون للإلصاق ؛ فهو المعنى الأصلي لها . وهذا المعنى لا يفارقها في جميع معانيها ، والإلصاق على أحد نوعين :

١ . حقيقي نحو: أمسكت الحبل بيدي أي ألصقتها به .

٢ . مجازي نحو: مررت بزيد أي التصق مروري بموضع يقرب منه.

ومن معانيها المصاحبة إذا استعملت غير زائدة عند من يرى تعدد معانيها كالمالقي^{٢٠١} . أما سيبويه^{٢٠٢} وبعض النحاة^{٢٠٣} فيردون كل معانيها إلى الإلصاق والاختلاط تارة على سبيل الحقيقة وأخرى عن طريق التأويل ؛ ويذكرون أن لمجيئها بمعنى المصاحبة علامتان ؛ إحداهما أن يحسن في موضعها "مع" ، والأخرى: أن يغني عن مجرورها الحال ؛ وذلك نحو قوله تعالى: (قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ

- سورة البقرة الآية ٣٠ . 197.

- سورة المائدة الآية ٦١ . 198.

- البيهقي من الهزج ، وهما للفند الزماني ، والبيهقيان في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 199
٣٢٣٨/١ ، والخزانة ٣ / ٤٣٢ .

- انظر : كشف المشكلات ٣١/١ . 200.

- انظر : رصف المباني ٢٢٢ . 201.

- انظر : الكتاب ٢١٧/٤ . 202.

- انظر : الارتشاف ١٦٩٥/٤ ، والجني الداني ٤٦ . 203.



رَبِّكُمْ) ٢٠٤، أي مع الحق أو مُحقّقاً ، وقوله تعالى: (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) ٢٠٥ أي مع سلام أو مُسلماً ٢٠٦. ولما كانت هذه الباء تدل على مصاحبة مجرورها للاسم الذي سبقته سُميت " باء المصاحبة " ٢٠٧. وتُسمى هذه الباء أيضاً بـ " باء الحال " لوقوعها موقع الحال ونيابتها مع مدخولها منابه ٢٠٨. وقد أورد الباقولي أن الباء تكون في موضع الحال ، واستشهد لمجيئها كذلك بكلام العرب شعراً ونثراً.

المسألة التاسعة

وجوب اقتران المبدل من اسم الاستفهام بهمزة الاستفهام

قال الباقولي في قوله تعالى: (فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمْرُنَاهُمْ) ٢٠٩ : " يجوز أن يكون قوله : " أنا دمرناهم " بدلاً من قوله: " عاقبة مكرهم " ، والتقدير: فانظر كيف كان تدميرنا إياهم ، ولا يجوز أن يكون قوله: " أنا دمرناهم " بدلاً من موضع " كيف " ؛ لأن قوله: " أنا دمرناهم " ليس معه همزة استفهام ، والبديل عن الاستفهام إنما يكون بهمزة الاستفهام ، كقولك: كم مالك أعشرون درهماً أم ثلاثون ؟ ولا يجوز: عشرون درهماً لا همزة " ٢١٠.

وقال في قوله تعالى: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ، عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ) ٢١١ : " عن النبي العظيم " لا يكون بدلاً من قوله: " عم " بته ؛ لأنه لو كان بدلاً لوجب تكرار حرف الاستفهام لأن الجار المتصل بحرف الاستفهام إذا أعيد أعيد مع الحرف المستفهم به ، كقولك: بكم ثوبك أبعشرين أم بثلاثين ؟ ولا يجوز: " بعشرين " من غير همزة ، فإذا كان كذلك كان قوله: " عن النبي " متعلقاً بفعل مضمّر آخر دون هذا الظاهر " ٢١٢

دراسة المسألة:

يبدو مما تقدم أنه إذا أبدل من اسم استفهام فلا بد من اقتران همزة الاستفهام بالبديل نحو: كم مالك أعشرين درهماً أم ثلاثون ؟ ومَنْ لقيت أريداً أم عمراً ؟ ، ومتى

- سورة النساء الآية ١٧٠. 204.

- سورة هود الآية ٤٨. 205.

- انظر: شرح التسهيل ٣ / ١٥٠ - ١٥١ ، والجنى الداني ٣٦ - ٤٠ ، والمساعد ٢ / ٢٦٢. 206.

- انظر: شرح المفصل ٨ / ٢٤. 207.

- انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٦. 208.

- سورة النمل الآية ٥١. 209.

- انظر: كشف المشكلات ٢ / ١٠١٤. 210.

- سورة النبي الأيتان ١ ، ٢. 211.

- انظر: كشف المشكلات ٢ / ١٤٢٢. 212.

خرجت أيوم الخميس أم الجمعة؟ وإنما وجب اقتران البديل بهمزة الاستفهام ليوافق البديل المبدل منه في المعنى ، وليتبين أنه بدل من متضمن لمعنى الاستفهام^{٢١٣} واستثنى مما سبق ما إذا كانت أداة الاستفهام " هل " ؛ فإن قيل: هل جاء رجل أم امرأة؟ لم تدخل همزة الاستفهام على البديل^{٢١٤} .

وقد أجاز الفراء في قوله تعالى: (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاَهُمْ)^{٢١٥} أن تكون " أنا دمرناهم " في موضع نصب بـ" انظر " على البدلية من " كيف " ^{٢١٦} ؛ فأبدل من اسم الاستفهام دون اقتران البديل بهمزة الاستفهام .

أما الباقلوي فإنه يرى عدم جواز الإبدال من اسم الاستفهام دون اقتران البديل بهمزة الاستفهام .

وأن ما أوجبه النحاة في هذا الباب له ما يبرره ؛ فالبديل هو معتمد الفائدة ومقصود المتكلم ، والمبدل منه مطرح من جهة المعنى^{٢١٧} ، فإذا كان البديل مبدلاً مما تضمن معنى الاستفهام وخلا مما يدل على معنى الاستفهام كان أشبه بالجواب والإخبار منه بالاستفهام ، وعليه فلا بد من ذكر الاستفهام فيه ليستقيم الكلام ، وأما ما أجازاه الفراء في الآية السابقة فإن في الآية أوجه أخرى يحمل فيها الكلام على غير ما أجازاه ، ومن ذلك: أن تكون " أنا دمرناهم " في موضع الخبر لـ" كان " الناقصة، والتقدير: وكان عاقبة مكروهم تدميرنا إياهم ، ويجوز أن تكون " أنا دمرناهم " في موضع الرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره " هي " يعود إلى العاقبة ، والتقدير: هي أنا دمرناهم ، والجملة خبر " كان " الناقصة ، واسمها " عاقبة مكروهم " ^{٢١٨} وعليه ينبغي العمل بما اشترطه النحاة من وجوب اقتران البديل بهمزة الاستفهام إذا أبدل من اسم استفهام .

المسألة العاشرة

حكم حذف همزة الاستفهام

- انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٣٩ . 213

- انظر : الارتشاف ٤ / ١٩٧٢ . 214

- سورة النمل الآية ٥١ . 215

- انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٦ . 216

- انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٨٠ . 217

- انظر : إعراب القرآن للنحاس ٦٢٧ ، والدر المصون ٥ / ٣٢٠ . 218



قال الباقولي في قوله تعالى: (إِنَّكُمْ لَنَاتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ) ٢١٩: " بهمزيين محققين ٢٢٠ ، الأولى همزة الاستفهام ، والثانية همزة "إن" ، وأبو عمرو كره الهمزتين ، فلين الثانية وأبدل منها شبه الياء وأدخل بينهما مدّة ، وخالفه ابن كثير فلم يفصل بينهما بمدّة بل لين الثانية ، ونافع حذف همزة الاستفهام واستغنى عنها في قوله (إِنَّكُمْ لَنَاتُونَ الرِّجَالَ) بقوله: (أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ) ٢٢١ كما استغنى عنها الشاعر في قوله ٢٢٢ :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيمِ الْجَمْرِ أَمْ بِبَثْمَانِ

أي أسبع رمين الجمر أم بثمان " ٢٢٣ .

وقال في قوله تعالى: (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) ٢٢٤: " قالوا: التقدير: أظن أن لن نقدر عليه ؟ فحذف الهمزة كقوله: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ) ٢٢٥ والتقدير: أوتلك نعمة ؟ فكذا ههنا " ٢٢٦ .

وقال في قوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ) ٢٢٧: " تلك " مبتدأ ، و " نعمة " خبر ، وقوله (تَمُنُّهَا عَلَيَّ) في موضع الصفة لـ " نعمة " ، وقوله (أَنْ عَبَّدتَّ) تقديره: لأن عبدت . ولفظ الكلام لفظ الإخبار ، والمعنى معنى الاستفهام ، والتقدير: أوتلك نعمة؟ استفهام بمعنى الإنكار " ٢٢٨ .

دراسة المسألة:

للنحاة في حذف همزة الاستفهام ثلاثة مذاهب هي:

- سورة الأعراف الآية ٨١ . 219
- قرأ بهمزيين مخففتين (أنكم) ابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم . انظر : 220 السبعة ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والنشر ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ .
- سورة الأعراف الآية ٨٠ . 221
- البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، والبيت في ديوانه ٢٦٦ ، وهو 222 من شواهد الكتاب ٣ / ١٧٥ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٤ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥٤ .
- انظر : كشف المشكلات ١ / ٤٦١ - ٤٦٢ . 223
- سورة الأنبياء الآية ٨٧ . 224
- سورة الشعراء الآية ٢٢ . 225
- انظر : كشف المشكلات ٢ / ٨٧٤ . 226
- سورة الشعراء الآية ٢٢ . 227
- انظر : كشف المشكلات ٢ / ٩٨٥ . 228



المذهب الأول:

أنه يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر وإن كانت " أم " المتصلة ، وذلك كقول الشاعر ^{٢٢٩}:

لَعْمُرْكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ

والتقدير: أشعيث بن سهم أم شعيث بن منقر ، فحذف ألف الاستفهام لدلالة " أم " المتصلة عليها وحذفها ضرورة .

وقول الشاعر:

لَعْمُرْكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ

والتقدير: أسبع رمين أم بثمان فحذف همزة الاستفهام لدلالة " أم " عليها، وحذفها ضرورة كما تقدم ^{٢٣٠} .

وهذا قول سيبويه ^{٢٣١}، والمبرد ^{٢٣٢}، والأنباري ^{٢٣٣}، وابن يعيـش ^{٢٣٤}، وابن الحاجب ^{٢٣٥}، وابن عصفور في أحد قوليه ^{٢٣٦}، والرضي ^{٢٣٧} .

ويرى هؤلاء أن حذفها لا يجوز لأنها تُحدث معنى وهو الاستفهام ، وإنما جاز حذفها في ضرورة الشعر مع " أم " لأن " أم " فيها معنى الاستفهام وهي عديلة الهمزة وفيها دلالة عليها عند حذفها ^{٢٣٨} .

قال ابن الحاجب: " الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام ، فلو جاز حذفها ، لجاز تأخيرها . ولم يجز تأخيرها ، فلم يجز حذفها " ^{٢٣٩} .

- البيت من الطويل وهو منسوب إلى الأسود بن يعفر ، والبيت من شواهد الكتاب ٣ / ١٧٥ . ²²⁹
- انظر : الكتاب ٣ / ١٧٤ - ١٧٥ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٦٠٧ . ²³⁰
، وشرح المفصل ٢ / ٢٣٦ ، والجنى الداني ٣٤ .
- انظر : الكتاب ٣ / ١٧٤ - ١٧٥ . ²³¹
- انظر : المقتضب ٣ / ٢٩٤ . ²³²
- انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٥١ . ²³³
- انظر : شرح المفصل ٨ / ١٥٤ . ²³⁴
- انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٣٦ . ²³⁵
- انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٨ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٢٥ - ٢٦ . ²³⁶
- انظر : شرح الرضي ٤ / ٤٠٤ . ²³⁷
- انظر : إعراب القرآن للنحاس ٦٠٧ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥٥ . ²³⁸
- انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٤٠ . ²³⁹



المذهب الثاني:

ذهب جماعة إلى جواز حذفها عند أمن اللبس وإن لم تكن بعدها " أم " المتصلة منهم: الأخفش^{٢٤٠} ، وابن مالك^{٢٤١} ، وابن هشام^{٢٤٢} ، والسيوطي^{٢٤٣} ، واحتجوا بالسمع ومنه قوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ) .

فقال الأخفش في هذه الآية: " فيقال: هذا استفهام ، كأنه قال: أو تلك نعمة تمنها ؟ " ^{٢٤٤} . وإلى هذا المذهب ذهب ابن مالك في شواهد التوضيح ، واستشهد لذلك بقوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ) ^{٢٤٥} على تقدير حذف همزة الاستفهام " أو تلك نعمة " ^{٢٤٦} ، ومنه قول الشاعر^{٢٤٧} :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ وَلَا لِعِبَاءٍ مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

حيث أراد: أو ذو الشيب يلعب ^{٢٤٨} .

ومنه الحديث الشريف: (وإن زنى وإن سرق ؟) أي: أو إن زنى ؟ ^{٢٤٩} وذهب ذلك ابن هشام ، واستشهد له شعراً ببعض ما وقفنا عليه ، وبقرأة (ابن محيصن " أنذرتهم " بحذف همزة الاستفهام ، وبما جاء في الحديث الشريف: (وإن زنى وإن سرق) ^{٢٥٠} .

المذهب الثالث:

-
- انظر : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٢٦ . 240
 - انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢١٥ - ١٢١٦ . 241
 - انظر : انظر : المغني ١٩ . 242
 - انظر : الهمع ٤ / ٣٦٠ . 243
 - انظر : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٢٦ . 244
 - سورة الشعراء الآية ٢٢ . 245
 - انظر : المحتسب ١ / ٥١ . 246
 - البيت من الطويل للكعب بن زيد الأسدي ، وهو في الخصائص ٢ / ٢٨١ . 247
 - انظر : الهمع ٤ / ٣٦٠ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٣٠ . 248
 - الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ، باب في الجنائز ومن آخر كلامه لا إله إلا ²⁴⁹
 - الله ١ / ٤١٧ ، وانظر : شواهد التوضيح ٨٨ .
 - انظر : مغني اللبيب ٢٣ - ٢٤ . 250

أنه يجوز حذف همزة الاستفهام إن جاءت بعدها " أم " المتصلة وذهب إلى ذلك: الزمخشري^{٢٥١} ، والمرادي^{٢٥٢} ، والمالقي^{٢٥٣} ، وحجتهم قول عمر ابن أبي ربيعة :

فوالله ما أدري وإن كُنْتُ ذارياً بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِتَمَانٍ

وقراءة ابن محيصن^{٢٥٤} قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)^{٢٥٥} بهمزة واحدة^{٢٥٦} .

قال المرادي: " والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها " أم " المتصلة، لكثرتة نظماً ونثراً " ^{٢٥٧} .

وبعدُ ، فقد ذهب الباقولي إلى جواز تقدير حذف الهمزة مطلقاً ولم يخص ذلك بشعر أو يقيد بوجود " أم " المتصلة وذلك في ثلاثة مواضع ؛ أولها: قراءة نافع (إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً^{٢٥٨}) حيث خرج القراءة على حذف همزة الاستفهام، وثانيهما: حمله قول الذين قَدَرُوا حذف الهمزة في قوله تعالى: (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ)^{٢٥٩} إذ التقدير عندهم: أفظن؟ على تقدير حذفها في قوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ)^{٢٦٠} إذا التقدير فيها: أو تلك ؟ ، وثالثها: تقدير حذف الهمزة في قوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ) والتقدير فيها أو تلك لأن الكلام معناه الاستفهام .

كما ذهب الباقولي في كتابه شرح اللمع إلى أن حذف همزة الاستفهام ضعيف جداً إذا لم يكن في الكلام " أم " المتصلة^{٢٦١} ، وبهذا يكون للباقولي قولان ؛ أولهما:

- انظر : المفضل ٣٢٠ . 251

- انظر : الجنى الداني ٣٤ - ٣٥ . 252

- انظر : رصف المباني ١٣٥ . 253

- قرأ ابن محيصن (أنذرتهم) ، بحذف همزة الاستفهام ، وقرأ أهل المدينة وأبو عمرو²⁵⁴ والأعمش (أنذرتهم) بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية ، وقرأ حمزة والكسائي بتحقيق الهمزتين (أنذرتهم) ، انظر : السبعة ١٣٦ ، والنشر ١ / ٣٦٣ ، والتيسير ٣٢ .

- سورة البقرة الآية ٦ . 255

- انظر : الجنى الداني ٣٥ . 256

- انظر : الجنى الداني ٣٥ . 257

- سورة الأعراف الآية ٨١ . 258

- سورة الأنبياء ٨٧ . 259

- سورة الشعراء الآية ٢٢ . 260

- انظر : شرح اللمع ٢ / ٥٦٦ . 261



جواز حذف همزة الاستفهام في اختيار الكلام وإن لم توجد " أم " في الكلام، والآخر: أن حذفها ضعيف جداً إذ لم توجد " أم " في الكلام ، وهذا مذهب في شرح اللمع .

وأرى جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار إن جاءت بعدها " أم " المتصلة وذلك لكثرة شواهد حذفها شعراً ونثراً مع " أم " المتصلة ، ولأن حذفها مع عدم وجود " أم " المتصلة ، يلبس الاستفهام بالخبر في الغالب ، وحمل ما لم يلبس على غالب الأحوال .

المسألة الحادية عشرة

أصل وَيَكْأَنَّ

قال الباقولي في قوله تعالى (وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكْأَنَّ اللَّهَ)^{٢٦٢} : (أي: يقولون هذه الكلمة يتندمون ، ثم قالوا مبتدئين: كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء ، لفظه لفظ التشبيه ، ومعناه معنى الخبر ، والتقدير: الله يبسط الرزق لمن يشاء ، ومثله^{٢٦٣} :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ الْأَرْضِ مُكْفَهَرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

أي: الأرض ليس بها هشام ، لأنه كان قد مات ، وهذا مذهب سيبويه والخليل . فأما أبو الحسن فإنه يقول: إن الكاف متصلة بـ " وي " ، التقدير : ويك أعلم أن الله^{٢٦٤} .

دراسة المسألة:

تناقلت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في أصل " وَيَكْأَنَّ " من قوله تعالى: (وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكْأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ)^{٢٦٥} ؛ فذهب بعض النحاة إلى أنها بكمالها كلمة واحدة لا ينفصل بعضها من بعض^{٢٦٦} ، ونسب أبو حيان إلى أبي زيد الأنصاري ، أنه

- سورة القصص الآية ٨٢ . 262

- البيت من الوافر ، وقائله الحارث بن خالد المخزومي ، وهو في ديوانه ٩٢ - ٩٣ . 263

- انظر : كشف المشكلات ٢ / ١٠٣١ - ١٠٣٢ . 264

- سورة القصص الآية ٨٢ . 265

- انظر : المحتسب ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٧٨ . 266



يصرح بأنها حرف واحد بجملته^{٢٦٧} ، وذكر ابن فارس أن معناها عند أبي زيد " ألم
تَر " ^{٢٦٨} .

واختلف النحاة والمفسرون في (وَيْكَانُ) على مذهبين:

١. ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أنها " وَيْ " مفصولة من " كَأَنَّ " ومعناها عندهما للتنبيه^{٢٦٩} .
 ٢. مذهب الفراء ، وهو أن " وَيْكَ " موصولة بالكاف ، و " أن الله " مفصول من الكاف ، وزعم أن معناهما في كلام العرب التقرير ، كقول الرجل: أما ترى إلى صنع الله^{٢٧٠} .
- قال الأعلام: " وكل واحد من هذين المذهبين يخرج عما روي عن المفسرين، بأن قولهم " ألم تر " تنبيه " ^{٢٧١} .

واختلف في معناها فمذهب سيبويه والخليل أنها للتنبيه ، وأنها كلمة " وَيْ " اسم فعل بمعنى: أتعجب ، رُكبت معها " كأن " ، وأجاز الفراء وغيره أن يكون " وَيْكَ " بمعنى " ويلك " ، وحذفت اللام لكثرتها في الكلام ، وأنشد قول الشاعر^{٢٧٢} :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَفْمَهَا قَبْلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنَّتْ أقدام

إذ ذهبوا إلى أن " وَيْكَ " في البيت هي " ويلك " حذفت منها اللام^{٢٧٣} . وقال ابن جني في " ويكأن " ثلاثة أقوال^{٢٧٤} :

- منهم من جعلها كلمة واحدة ، فلم يقف على " وي " .

- ومنهم من وقف على " وي "

- انظر : البحر المحيط ١٣٥ / ٧ . 267.

- انظر : الصاحبي ٢٨٢ . 268

- انظر : الكتاب ١٥٤ / ٢ . 269.

- انظر : معاني القرآن للفراء ٣١٢ / ٢ . 270.

- انظر : النكت ٥٢٣ / ١ - ٥٢٤ . 271.

- البيت من الكامل ، والقائل عنتر بن شداد ، والبيت من معلقته الشهيرة ، وهو في ديوانه²⁷² . ٢١٩ .

- انظر : المحتسب ١٥٥ / ٢ . 273.

- انظر : أمالي ابن الشجري ١٨٤ / ٢ ، وشرح الرضي ١٢٥ / ٣ . 274.



- ومنهم من قال " ويك " ، وهو مذهب أبي الحسن " الأخفش " .

وقد رجّح ابن جني قول الخليل وسيبويه ، حيث قال: " والقول فيه عندنا هو قول الخليل وسيبويه ، وهو أن " وي " اسم ، سمي به الفعل في الخبر ، فكأنه اسم " أعجب " ، ثم ابتداءً فقال: " كأنه لا يفلح الكافرون ، وكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ، " وكان " إخبارٌ ولا يراد به التشبيه بل القطع واليقين كقوله^{٢٧٥}:

وَيَكُنُّ مَنْ يَكُنُّ لَهُ تَشَبُّبٌ يُحِبُّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ

حيث لم يرد الشاعر التشبيه بل اليقين^{٢٧٦} .

وقال ابن كثير: " وقد اختلف النحاة في معنى قوله ههنا " ويكأن " ، فقال بعضهم: معناه ويملك اعلم أن ، ولكن خفف ، فقيل " وَيَكُّ " ، ودلّ فتح " أن " على حذف " اعلم " ، وهذا القول صنعه ابن جرير الطبري^{٢٧٧} .

وقد نسب الفراء هذا القول إلى بعض النحويين^{٢٧٨} ، ونسبه بعض النحاة إلى الفراء^{٢٧٩} ، ونسبه بعض النحاة إلى الكسائي^{٢٨٠} .

وضعف الفراء هذا القول بأن العرب لا تعمل العِلْمَ والظن إذا كانا مضميرين في " أن " ، ولا يجوز عندهم: يا هذا أنك قائم ، تريد: علمت أو ظننت أنك قائم^{٢٨١} . وقد عيب على هذا القول أيضاً كثرة الحذف والتقدير فيه ، قال الزجاج : " وقال بعض النحويين هذا غلط عظيم : إن معناها: ويملك اعلم أنه لا يفلح الكافرون ، فحذف اللام وبقيت " ويك " وحذف اعلم أنه لا يفلح الكافرون ، وهذا خطأ من غير جهة ، ولو كان كما قال لكانت " أن " مكسورة كما تقول: ويملك إنه قد كان كذا وكذا،

- البيت من الخفيف ، وهو منسوب في الكتاب إلى زيد بن عمرو بن نفيل القرشي ، وهو في²⁷⁵ معاني القرآن للفراء ٢ / ٣١٢ ، و معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٣٥ .

- انظر: المحتسب ٢ / ١٥٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٧٦ ، وشرح الرضي ٣ / ١٢٥ .²⁷⁶

- انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣ / ٤٠١ .²⁷⁷

- انظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٣١٢ .²⁷⁸

- انظر: النكت ١ / ٥٢٤ ، وشرح الرضي ٣ / ١٢٥ - ١٢٦ .²⁷⁹

- انظر: المحتسب ٢ / ١٥٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٧٨ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٩٣ .²⁸⁰

- انظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٣١٢ .²⁸¹



ومن جهة أخرى أن يقال لمن خاطب القوم بهذا^{٢٨٢} ، فقالوا: وبلك إنه لا يفلح الكافرون، ومن جهة أخرى أنه حذف اللام من " ويل " " ٢٨٣ .

أما الباقولي فقد اختار أن أصلها " وي " كلمة تَنَدَم مركبة مع " كأن " ، ولفظ " كأن " لفظ التشبيه ومعناه الخبر ، لأنها تأتي لغير تشبيهه ، واستشهد لمجيئها شعراً ونثراً وفقاً لما ورد سابقاً ، ثم ذكر أن هذا مذهب سيبويه والخليل^{٢٨٤} .

ويتضح من خلال دراسة هذه المسألة أنهم قد وقفوا على " وي " و" وبك " من قوله تعالى " ويكأنه " مما يعني أنهم لمحوا فيها التركيب لكان القول بأن أصل " ويكأن " كلمة مستقلة بسيطة غير مركبة معناها: " أَلَمْ تَرَ " أو " أما ترى " أصح الأقوال ، وذلك لقربه من جهة المعنى^{٢٨٥} ، وخلوه من تقدير التركيب فيها ، ولكنهم لمّا وقفوا على " وَيْ " قَوَى وقوفهم القول بتركيبها ، وقد يكون أقرب الأقوال إلى الصواب في تركيبها القول الأول ، وهو أنها مركبة من " وَيْ " التي للتعجب أو التندم و" كأن " التي خرجت عن معنى التشبيه، إذ إنها ترد لغير تشبيه ويراد بها التحقيق^{٢٨٦} .

المسألة الثانية عشرة

نيابة (أن) عن (لعل)

قال الباقولي في قوله تعالى: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)^{٢٨٧}: (ومن قرأ^{٢٨٨} : " أنها إذا جاءت لا يؤمنون " كان " أن " بمعنى " لعل " ، أي: وما يشعركم إيمانهم لعل الآيات إذا جاءت لا يؤمنون ، وذلك أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل لهم الصفا ذهباً ويوسّع الطريق لهم ، فحكى عنهم أنهم أقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها ، فأمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقول لهم: إنما الآيات عند الله وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، لأنهم - أعني

- يعني : أن القوم لم يخاطبوا أحدا فيقولوا له : وبلك ، وإنما خاطبوا أنفسهم لا غير . انظر : 282
إعراب القرآن للنحاس ٦٤٢ .

- انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٨ / ٤ . 283

- انظر : المحتسب ٢ / ١٥٤ ، والدر المصون ٥ / ٣٥٤ . 284

- انظر : شرح الرضي ٣ / ١٢٦ . 285

- انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٥٦ . 286

- سورة الأنعام الآية ١٠٩ . 287

- قرئت الآية بكسر الهمزة وفتحها من (أن) حيث قرأ أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن 288
عاصم بخلاف عنه بالكسر ، وقرأ بقية السبعة بفتحها . انظر : السبعة في القراءات ٢٦٥ ،
والتيسير ٢ / ٢٦١ ، والدر المصون ٣ / ١٥٤ . ويعني المؤلف هنا قراءة الفتح .



– النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه تمنوا نزول الآيات حتى يؤمنوا، فقال تعالى: وما يشعركم إيمانهم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون .

قال الخليل: العرب تقول: (ائْتِ السُّوقَ أَنْتِ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً) أي: لعلك ، وقال أبو النجْم العَجَلِيّ^{٢٨٩}:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ائْتِ مِنْ لِقَائِهِ

أَنَا نَعْدِي اللَّحْمَ مِنْ شِوَائِهِ

أي: لعلنا " ٢٩٠ .

دراسة المسألة:

قد تأتي " أن " المفتوحة الهمزة المشددة النون بمعنى " لعل " ؛ فقد ذكر سيبويه أنه سأل الخليل عن قراءة أهل المدينة بفتح الهمزة في " أنها " من قوله تعالى: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)^{٢٩١} ، فقال الخليل : " هي بمنزلة قول العرب: ائْتِ السُّوقَ أَنْتِ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً، أي: لعلك ؛ فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون " ٢٩٢ .

قرأ عامة القراء بفتح همزة " أن " من قوله تعالى: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)^{٢٩٣} ، وفيها عدة أوجه منها:

١- أن تكون " أن " بمعنى " لعل " حكي من كلام العرب ائْتِ السُّوقَ أَنْتِ تَشْتَرِي لِحِمْماً ولعل تأتي كثيراً في مثل هذا الموضع، قال الله تعالى: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزَّكَّى)^{٢٩٤} ، وقوله تعالى: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)^{٢٩٥} .

- البيتان من الرجز ، ويروى الثاني (كما تغدي الناس) وحينئذ لا شاهد فيه على (أن)²⁸⁹ بمعنى (لعل) ، والبيتان في : الكتاب ٣ / ١١٦ ، والحجة ٣ / ٣٧٩ ، واللامات ١ / ١٣٦ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٦ ، والخزانة ٤ / ١٦ .

- انظر : كشف المشكلات ١ / ٤٢٤ - ٤٢٥ .²⁹⁰

- سورة الأنعام الآية ١٠٩ .²⁹¹

- انظر : الكتاب ٣ / ١٢٣ .²⁹²

- سورة الأنعام الآية ١٠٩ .²⁹³

- سورة عبس الآية ٣ .²⁹⁴

- سورة الشورى الآية ١٧ .²⁹⁵



قال الفراء: وللعرب في " لعل " لغة ، بأن يقولوا: ما أدري أنك صاحبها ، يريدون لعلك صاحبها ، ويقولون: ما أدري لو أنك صاحبها ، وهو وجه جيد أن تجعل " أن " في موضع " لعل " ٢٩٦ .

وقال الزجاج: وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها: لعل إذا جاءت لا يؤمنون وهي قراءة أهل المدينة ٢٩٧ ، ويقول سيبويه عن هذه القراءة: وأهل المدينة يقولون: أنها ، فقال الخليل هي بمنزلة قول العرب ، أنت السُّوقُ أنك تشتري لنا شيئاً ، أي: لعلك ، فكأنه قال لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ٢٩٨ . ومن مجيء " أن " بمعنى " لعل " ما جاء في قول أبي النجم :

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادُّنْ مِنْ لِقَائِهِ

أَنَا نُغَدِّي اللَّحْمَ مِنْ شِوَائِهِ

حيث قال: أنا نغدي ، والمعنى: لعلنا نغدي ٢٩٩ ، وقال آخر ٣٠٠:

أَرِنِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لِأَنْبِي

أَي لَعَلَّنِي أَرَى ٣٠١ .

٢. أن تكون " أن " على بابها ، و" لا " من قوله تعالى: " لا يؤمنون " زائدة ، والقائل بزيادتها في هذا الموضع كثر ، منهم الكسائي والفراء والفراسي وابن جني ٣٠٢ .

٣. أن يكون فتح " أن " على تقدير حذف معطوف على ما تقدم ، تقدير الكلام: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ، أو يؤمنون ، وهذا ذهب إليه النحاس ٣٠٣ .

- انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٠ . 296

- انظر : معاني القرآن للزجاج ٢ / ٢٨٢ . 297

- انظر : الكتاب ٣ / ١٢٣ . 298

- انظر : الحجة ٣ / ٣٧٩ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٦ . 299

- البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي ، وهو في مجاز القرآن ١ / ٥٥ ، والحجة للفراسي 300

٢ / ٢٢٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٧٨ .

- انظر : شرح المفصل ٨ / ٧٨-٧٩ . 301

- انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٠ ، والحجة للفراسي ٣ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، والمحتسب 302

١ / ١٨٠ - ١٨١ .

- انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٢٤ . 303



وقد أجاز الباقولي مجيء " أن " بمعنى " لعل " ، ورأى أنها في قراءة الفتح في قوله تعالى: (وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)^{٣٠٤} ، بمعنى "لعل" ، وذكر قول الخليل في مجيئها كذلك ، واستشهد لما ذهب إليه ببيت أبي النجم العجلي، وما ذكر الباقولي من مجيء " أن " بمعنى " لعل " هو محل إجماع العلماء ولا خلاف في ذلك ، ولعل ما يرجح أن تكون " أن " في الآية السابقة بمعنى " لعل " هو أن " يشعركم " التي سبقت " أن " في الآية بمعنى " يُدريكم " ؛ وكثيراً ما تأتي " لعل " بعد فعل الدراية كما جاء في قوله تعالى: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)^{٣٠٥}

المسألة الثالثة عشرة

تضمَّن إذا الظرفية معنى الشرط

قال الباقولي في قوله تعالى: (لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ)^{٣٠٦} : " إن قيل: إن " إذا " ظرف لما يستقبل من الزمان فلم أدخله على " ضربوا " وهو فعل ماضٍ؟

فالجواب: إنه بمنزلة " إن " أصله الاستقبال ، ثم يدخل على الماضي فيقلبه إلى الاستقبال، كقولك: إن قمت فممت ، فالمعنى: إن تقم أقم ؛ فكذلك " إذا ضربوا في الأرض " أي: إذا يضربون في الأرض ويسافرون فيها " ^{٣٠٧} .

دراسة المسألة:

يكاد إجماع النحويين ينعقد على أن " إذا " الظرفية من الأسماء الملازمة للإضافة نظراً لتضمنها معنى الشرط غالباً^{٣٠٨} ، ونظراً لاقتضاء الشرط للفعل اختصت بالدخول على الجملة الفعلية ولزم إضافتها إليها ، قياساً على " إن " الشرطية ، فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر ، واقتضى هذا القياس القول: بأن الاسم المرفوع بعد " إذا " في نحو: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)^{٣٠٩} وما شابهها إنما يرتفع على الفاعلية

- سورة الأنعام الآية ١٠٩ . 304

- سورة الشورى الآية ١٧ ، وانظر : شرح المفصل ٨ / ٧٨ ، ومغني اللبيب ٢٥٢ . 305

- سورة آل عمران الآية ١٥٦ . 306

- انظر : كشف المشكلات ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ . 307

- انظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ٩٤٣ ، والجنى الداني ٣٦٧ ، والارتشاف ٤ / ١٨٦٥ . 308

- سورة الانشقاق الآية ١ . 309



بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو قول المبرد^{٣١٠} ، ونسب إلى جمهور البصريين^{٣١١} .

وجوز الكوفيون والأخفش^{٣١٢} إضافتها إلى الجملة الاسمية ، فحملوا الاسم المرفوع بعد " إذا " على الابتداء أو العائد ، وهو قول ابن مالك^{٣١٣} ، وقوى مذهبهم ابن جني في " الخصائص " ^{٣١٤} وهذا الاختلاف في إضافة " إذا " مبني على اختلافهم في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد " إن " الشرطية ، وهو الأصل المقيس عليه في نحو: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^{٣١٥} .

فذهب البصريون إلى أن " أحد " يرتفع بفعل مضمرة يفسره الظاهر ، والتقدير - عندهم (إن استجارك أحد من المشركين ...) ، وذهب الكوفيون ، وأبو الحسن الأخفش إلى أن " أحد " يرتفع بالابتداء أو العائد من غير تقدير فعل لأن " إن " الشرطية لا تختص بالجملة الفعلية .

وأجاز سيبويه إضافتها إلى الجملة الفعلية والاسمية لكن إضافتها إلى الفعلية أكثر إلا إذا وقع بعد الاسم فعل نحو: " اجلس إذا عبد الله جلس " قال - رحمه الله - : " والرفع بعدهما - يعني : - إذا وحيث - جائز لأنك قد تبتدئ بعدها فيقول : اجلس حيث عبد الله جلس ، واجلس إذا عبد الله جلس " ^{٣١٦} .

وعلل البصريون صحة ما ذهبوا إليه من إضافة " إذا " إلى الجملة الفعلية بأمرين:

١ . أن " إذا " تتضمن معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل فلا يجوز أن يحمل على غيره^{٣١٧} .

٢ . امتناع مجيء الاسم بعدها مخيراً عنه بمفرد^{٣١٨} .

- انظر : المقتضب ١٧٧ / ٣ . 310

- انظر : الأصول ١٤٤ / ٢ ، والأزهية ٢٠٤ ، وشرح المفصل ٩٦ / ٤ . 311

- انظر: شرح ابن عقيل ٥٨ / ٢ ، والجنى الداني ٣٦٨ ، وهمع الهوامع ١٧٧ / ٣ . 312

- انظر : شرح التسهيل ٢١٣ / ٢ . 313

- انظر : الخصائص ١٤٥ / ١ . 314

- سورة التوبة الآية ٦ . 315

- انظر : الكتاب ١٠٧ / ١ . 316

- انظر : البسيط ٨٧٦ / ٢ . 317

- انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٣٩٥ . 318



أما الكوفيون فَعَلُّوا لذلك: بأن " إذا " ليست عريقة في الشرط ، لأن طلبها للفعل ليس كطلب " إن " بل طلبها كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام^{٣١٩} .

ولكن من المعروف تتعدد المعاني الوظيفية لكلمة " إذا " ، ومن الأوجه التي ترد عليها أن تكون ظرفاً للمستقبل متضمنة معنى الشرط ، وذلك نحو: إذا جاء زيد فأكرمه ، ونحو قوله تعالى: (إِذَا طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) ^{٣٢٠} ، قال سيبويه : " وأما إذا قلما يستقبل من الدهر وفيها مجازاة وهي ظرف " ^{٣٢١} .

وإنما كان فيها معنى الشرط لأنها أشبهت بحروفه من حيث دلالتها على المستقبل^{٣٢٢} ، فهي كـ" إن " في نحو: إن قام زيد فأكرمه ، تقلب معنى الماضي إلى الاستقبال باعتبار أن الشرط شيء يفترض وجوده في المستقبل كما إنها أشبهت " إن " من حيث دخولها على الجملة الفعلية واحتياجها إلى جواب^{٣٢٣} ، كما مر آنفاً ، واقتران جوابها بالفاء في نحو: إذا جاء زيد فقم إليه ^{٣٢٤} .

وإذا تضمنت " إذا " معنى الشرط فلا يليها إلا الجملة الفعلية لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل؛ فليها الفعل الماضي غالباً وتقلب معناه إلى الاستقبال كقوله تعالى: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ) ^{٣٢٥} ، وقد يليها المضارع كقوله تعالى: (وَإِذَا نُنْتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ) ^{٣٢٦} ، وإذا وقع بعدها الاسم فهو معمول لفعل مضمرة عند جمهور النحاة ، نحو قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ^{٣٢٧} أي: إذا انشقت السماء ^{٣٢٨} .

- انظر : المصدر السابق ٣٩٥ . 319

- سورة الطلاق الآية ١ . 320

- انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٢ . 321

- انظر : المصدر السابق ٣ / ٦١ . 322

- انظر : الجني الداني ٣٦٧ ، وشرح الرضي ٣ / ١٨٧ ، والمقتضب ٢ / ٥٥ . 323

- انظر : الارتشاف ٣ / ١٤٠٨ . 324

- سورة الطلاق الآية ٢ . 325

- سورة الحج الآية ٧٢ . 326

- سورة الانشقاق الآية ١ . 327

- انظر : المقتضب ٤ / ٣٤٧ ، ومعني اللبيب ١٠٢ - ١٠٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٩٦ ، 328

- الارتشاف ٣ / ١٤٠٨ - ١٤١٠ .

هذا ، وقد تناول الباقر دلاله " إذا " على الشرط ، وذكر أن " إذا " تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان بمنزلة " إن " الشرطية ، فإذا دخلت على الماضي قلبته إلى الاستقبال كما قلبه " إن " إذا دخلت عليه ، ولعل مما يقوي معنى الشرط فيها دلالتها في أصل وضعها على زمن من أزمنة المستقبل مختص بوقوع حدث فيه³²⁹ ، فناسب ذلك مجيئها لتعليق حصول حدث في المستقبل هو الجواب بحصول مضمون الشرط .

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح د: رجب عثمان محمد ، ومراجعة د: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
٢. الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق: عبد المعين الملوحى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
٣. الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق د: عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ م .
٤. إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د: زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
٥. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري بالقاهرة ، ١٤٠٢ هـ .
٦. الإغفال ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، أبو ظبي ، ١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م .
٧. أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة د: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ودار الفكر العربي بالقاهرة ، ١٤٠٦ هـ .

- انظر : شرح الرضي ٣ / ١٨٥ . 329



٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، دار الفكر - دمشق .
١٠. الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق د: موسى بناي العلي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية ، مطبعة العاني - بغداد .
١١. البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨ م .
١٢. البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق د: عياد الثبتي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
١٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ .
١٤. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للفيروز آبادي ، تحقيق : محمد المصري ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ .
١٥. البيان في غريب إعراب القرآن ، للأنباري ، تحقيق: طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
١٦. التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
١٧. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين ، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤٢١ هـ .
١٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، والقاهرة ، ١٣٨٧ هـ .
١٩. التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق د: عبد الفتاح إبراهيم بحيري ، الطبعة الأولى ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .
٢٠. تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ، محمد بدر الدين الدماميني ، تحقيق د: محمد بن عبد الرحمن المفدى ، الطبعة الأولى ، مطابع الفرزدق ، الرياض ، ١٤٠٩ هـ .



٢١. توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تحقيق : الدكتور فايز زكي
محمد دياب ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٣ هـ -
٢٠٠١ م .
٢٢. التيسير في القراءات السبع ، عثمان بن سعيد بن عثمان
الداني ، تحقيق: أونرتزل ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة
الثانية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
٢٣. جامع البيان في تفسير القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير
الطبري ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ .
٢٤. الجامع لأحكام القرآن الكريم ، لأبي عبد الله القرطبي ، دار
إحياء التراث العربي ، ودار الفكر ، بيروت .
٢٥. جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، شرح الدكتور
: عمر فاروق الطباع ، دار القلم ، بيروت .
٢٦. الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد المرادي ، تحقيق د: فخر الدين
قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى
، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
٢٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبان ، دار إحياء
الكتب العربية ، مصر .
٢٨. الحجة للقراء السبعة ، للفارسي ، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، وبشير
جويجاتي ، وراجعة: عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون
للتراث ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
٢٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تحقيق وشرح: عبد السلام
محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨ هـ -
١٩٩٧ م .
٣٠. الخصائص ، لابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت .
٣١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق د: أحمد
محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤ هـ .
٣٢. ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمع : بشير يموت ، الطبعة الأولى ، بيروت ،
١٩٣٤ م .
٣٣. ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار
الأندلس ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ .



٣٤. ديوان عنتره ، تحقيق وشرح: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي .
٣٥. ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر ، بيروت .
٣٦. رصف المباني في حروف المعاني ، أحمد عبد النور المالقي ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣ هـ .
٣٧. السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د: شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠ هـ .
٣٨. سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥ م .
٣٩. شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، تحقيق : الدكتور محمد الريح هاشم ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م .
٤٠. شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، الطبعة الأولى ، دار المؤمن للتراث ، دمشق ، ١٣٩٣ هـ .
٤١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
٤٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة ، دار مصر للطباعة - سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
٤٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، لبدر الدين بن الناظم ، تحقيق د: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
٤٤. شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د: عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
٤٥. شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق د: صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ .
٤٦. شرح الرضي على الكافية ، تحقيق: يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
٤٧. شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي الاسترأبادي ، تحقيق: محمد نور الحسن و محمد الزفراف ، ومحمد محيي الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ٤٨ . شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن قاسم الأنباري ،
تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، القاهرة .
- ٤٩ . شرح الكافية الشافية ، للعلامة جمال الدين بن مالك ، حققه وقدم له: عبد
المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث
الإسلامي .
- ٥٠ . شرح اللع ، للأصفهاني ، تحقيق د : إبراهيم محمد أبو
عبادة ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة محمد بن سعود الإسلامية ،
الرياض ، ١٤٠١ هـ .
- ٥١ . شرح اللع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق د : فائز فارس ، الطبعة
الأولى ، الكويت ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .
- ٥٢ . شرح المفصل ، لابن يعيش ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .
- ٥٣ . شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، عالم الكتب ، بيروت
- لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ .
- ٥٤ . الصاحبى ، لابن فارس ، تحقيق: السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي
الخطي ، القاهرة
- ٥٥ . صحيح البخاري ، لأبي عبد الله البخاري ، بعناية: مصطفى ديب البغا ، دار
ابن كثير بدمشق ، واليماة بدمشق ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٧ م .
- ٥٦ . صحيح مسلم ، مسلم بن حجاج القشيري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ،
دار إحياء التراث الإسلامي ، بيروت ،
- ٥٧ . الكتاب لسبويه ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي -
مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٥٨ . الكشاف ، لأبي القاسم جار الله الزمخشري ، دار الكتاب
العربي ، بيروت ، ١٣٦٦ هـ .
- ٥٩ . كشف الظنون ، لحاجي خليفة ، مكتبة المثني ، بيروت .
- ٦٠ . كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لجامع العلوم الباقولي ، تحقيق د:
محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الأولى ،
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .



٦١. الكوكب الدري ، جمال الدين الإسنوي ، تحقيق د : محمد حسن عواد ، الطبعة الأولى ن دار عمار ، الأردن ، ١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٥ م .
٦٢. اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د : مازن المبارك ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥ ، ١٩٨٥ م .
٦٣. اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥ م .
٦٤. مجاز القرآن ، لأبي عبيدة (ت ٢١٠ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ١٩٨٨ م .
٦٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
٦٦. المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د : حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٢٤ هـ .
٦٧. المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق وتعليق د : محمد كامل بركات ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
٦٨. معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق د : فائز فارس ، دار البشير ودار الأمل ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ .
٦٩. معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق د : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي نجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار المصرية للتأليف والنشر ، مصر .
٧٠. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، قدم هذه الطبعة د : محمد عبد المجيد الطويل ، الهيئة العامة لقصور الثقافة .
٧١. معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٧٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، تحقيق : عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
٧٣. مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، تحقيق : مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ م .



٧٤. المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم جار الله الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت .
٧٥. المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشنون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
٧٦. النشر في القراءات العشر ، للحافظ محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٧٧. النكت في تفسير سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٧٨. نكت الهميان في نكت العميان ، لصلاح الدين الصفدي ، المطبعة الجمالية ، القاهرة ، ١٣٢٩ هـ .
٧٩. هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، تصوير مكتبة المثني ، بغداد .
٨٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق د: عبد العال مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١ هـ .

